المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact factor isi 1.651

العدد الثالث والعشرون / شباط 2024

تأثير النزاعات والصراعات على الواقع التربوي والتعليمي في العراق ما بين سنة 2014-2020

The impact disputes and conflicts on the educational reality in Iraqbeteen the years 2014- 2020

ميساء نوري شهاب أحمد
طالبة ماجستير في قسم الدراسات الإسلامي
جامعة الجنان، طرابلس، لبنان

إشراف الاستاذ الدكتور رضوان علي حسين العجل
قسم الدراسات الإسلامي
جامعة الجنان، طرابلس، لبنان

تأثير النزاعات والصراعات على الواقع التربوي والتعليمي في العراق ما بين سنة 2014-2020

الملخص

تناولت الدراسة موضوع في غاية الأهمية بل حتى يمكن اعتباره من أهم المواضيع التي اشغلت الرأي العام على المستوى الدولي والوطني، أذ تناولت علاقة النزاعات المسلحة ومدى تأثيرها على مستوى جودة التعليم في العراق للفترة من 2014–2020 فقد عنيت الدراسة ببيان المؤشرات النوعية لجودة التعليم عن ضعف الانفاق وسوء إدارة التمويل للاستثمار الحكومي وكذلك عدم توفير معلمين مؤهلين ومدربين تدريباً نوعياً كما تراجع مؤشر الأداء للاختبارات الوطنية وعدم الإدراج ضمن الدليل الدولي.

ولأهمية الموضوع فقد ركزنا في دراستنا على أثر تركة سيطرة عناصر تنظيم داعش على اتاحة فرص التعليم للطلاب الذين عاشوا في المناطق التي سيطر عليها التنظيم بين سنة 2014–2020 وكذلك الطلاب الذين نزحوا الى مناطق أخرى.

لقد اعتمدت الدراسة على كل من **المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي** و أن هذه الدراسة تقوم على **المنهج الوصفي التحليلي** المقارن للنصوص القانونية من خلال تناول اهم القوانين والاتفاقيات والبروتوكولات

الدولية والإقليمية المعنية بذات الشأن، وكذلك الوقوف على اهم المصادر المتنوعة بما في ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إضافة الى اعتمادنا على **المنهج الاستقرائي** لما تحتاجه هذه الدراسة من قراءة في الجزئيات.

وفي نهاية الدراسة تم التركيز على جهود الحكومة العراقية المبذولة لضمان الوصول إلى مراحل متقدمة من التعليم. اذ لابد من تنفيذ تدابير للسماح للأفراد بالحصول على الوثائق المدنية وتوفير التعليم الابتدائي والثانوي المتاح لجميع العراقيين بمن فيهم اولئك الذين يعيشون في مخيمات النزوح. كما أوصى الباحث بعدد من التوصيات كان اهمها انشاء مكاتب الارشاد والتوجيه النفسي لما له من اهمية كبيرة للاهتمام بمشكلات الطلبة النفسية التي ولدتها الصراعات والنزاعات، وكذلك مطالبة المنظمات المهنية والثقافية والانسانية والهيئات المجتمعية والدولية لتحسين الخدمات المقدمة للطلبة وضرورة تجاوب الحكومات والمؤسسات التعليمية مع هذه المطالب.

الكلمات المفتاحية : تأثير ، النزاعات والصراعات ، الواقع التربوي ، العراق ، 2014 - 2020

Abstract

study dealt with a very important topic, and it can even be considered one of the most important topics that preoccupied public opinion at the international and national levels, as it dealt with the relationship of armed conflicts and the extent of their impact on the level of quality of education in Iraq for the period from 2014-2020. The study concerned itself with explaining the qualitative indicators of the quality of education about... Weak spending and mismanagement of funding for government investment, as well as the lack of qualified and qualitatively trained teachers, the decline in the performance index for national tests, and the lack of inclusion in the international directory.

Due to the importance of the topic, we focused in our study on the impact of the legacy of ISIS control on providing educational opportunities for students who lived in the areas controlled by the organization between the years 2014-2020, as well as students who were displaced to other areas.

The study relied on both the descriptive analytical approach and the inductive approach, and this study is based on the descriptive analytical comparative approach to legal texts by examining the most important international and regional laws, agreements and protocols concerned with the same matter, as well as examining the most important diverse sources, including governmental and non-governmental institutions, In addition to our reliance on the inductive approach, this study requires a reading of the details

At the end of the study, focus was placed on the Iraqi government's efforts to ensure access to advanced levels of education. Measures must be implemented to allow individuals to obtain civil documents and provide primary and secondary education available to all Iraqis, including those living in displacement camps. The researcher also recommended a number of recommendations, the most important of which was the establishment of counseling and psychological guidance offices because of its great importance in caring for students' psychological problems generated by conflicts and conflicts, as well as demanding professional, cultural and humanitarian organizations and community and international bodies to improve the services provided to students and the need for governments and educational institutions to respond to these demands.

Keywords: impact, disputes and conflicts , the educational reality,Iraq 2014- 2020

تداعيات الصراعات والنزاعات المسلحة على المجال التعليمي

لقد أدت الحرب والنزاعات والصراعات المسلحة في العراق الى انهيار الخدمات الاجتماعية الأساسية وكان لذلك الأثر المدمر على مئات الألاف من الأطفال، حيث خسر الكثير من الأطفال سنة دراسية أو أكثر عن الدراسة بسبب النزاع والصراع الذي دار في العراق وخاصة للفترة من 2014-2020 في حين امتنع عنها أخرون وتعتبر إمكانية عودتهم الى الدراسة والالتحاق بها والاستفادة من فرص التعليم ضئيلة جداً نتيجة نقص مساحات التعلم نتيجة تدميرها أو تضررها أو انه تم اخلائها واستخدامها لأغراض أخرى.

أن تصاعد وتيرة الصرعات والنزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة خلق أزمة في كيفية مواصلة والتحاق الأفراد وخاصة الأطفال بالتعليم في ظل تلك النزاعات والصراعات التي كلما تفاقمة واشتدت كلما دفع بالمواطنين ومن بينهم التلاميذ للنزوح والهجرة بل وحتى إلى فقدانهم لحياتهم وسلامتهم اثناء هروبهم من مناطق النزاع والصراع إضافة إلى فقدانهم للوثائق الرسمية وتدمير المؤسسات التعليمية.

ولأهمية هذا الموضوع فقد عمدنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: نتناول في المبحث الأول انعدام الحصول على التعليم في فترة سيطرة تنظيم داعش، بينما نتناول في المبحث الثاني تداعيات النزاع على عملية تكوين المهارات.

المبحث الأول: انعدام الحصول على التعليم في فترة سيطرة تنظيم داعش

النزاع هو نوع حاد من الصدمات يؤثر بوضوح على الافراد في مختلف جوانب الحياة ويتسبب بأنواع مختلفة من الاضطرابات والدمار وقد كانت النزاعات والصراعات الأخيرة التي شهدها بلد العراق في اعقاب سنة 2014 مدمرة للغاية اذ أدت الى حرمان الأفراد من حق التعليم وكذلك انهيار المؤسسات الهامة والمسارات التعليمية.

أن مئات الألاف من الأطفال العراقيين عاشوا تحت سيطرة وسلطة عناصر تنظيم داعش في عدد من المحافظات والمناطق العراقية للفترة من 2014 – 2016 وأنهم واجهوا عقبات تحديات منعتهم من الالتحاق بالدراسة ومن بين تلك العقبات هو بسبب خوفهم من ظلم واستبداد التنظيم أو بسبب فقدانهم للوثائق الثبوتية ومن بينها هوية الأحوال المدنية التي تعد شرط أساسي في قبول الأطفال في الدراسة ودخولهم المدارس.

ولأهمية موضوع انعدام الحصول على التعليم في فترة سيطرة وسلطة تنظيم داعش فقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين: نتناول في المطلب الأول الأثار التعليمية والتربوية والافتقار للوثائق المدنية، بينما نتناول في المطلب الثاني تداعيات النزاع على عملية تكوين المهارات.

المطلب الأول: الأثار التعليمية والتربوية والافتقار للوثائق المدنية

أن النزاعات والصراعات المسلحة التي شهدها بلد العراق بعد سنة 2003 وخاصة النزاع والصراع المسلح مع تنظيم داعش الإرهابي أصبحت إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف التعليم، أذ واجه بلد العراق ازمة صراعات ونزاعات مسلحة نتج عنها ضعف وانهيار للعملية التعليمية وكذلك فقدان الافراد لوثائقهم المدنية التي حالت دون حصولهم على الحقوق ومن بينها حق التعليم وحق الصحة وحق الرعاية. ولأهمية هذا الموضوع فقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين: نتناول في الفرع الأول الأثار التعليمية والتربوية، بينما نتناول في الفرع الثاني الافتقار للوثائق المدنية.

الفرع الأول: الأثار التعليمية والتربوية : تعد المؤسسة التعليمية من أكثر المؤسسات تأثيراً على الفرد والمجتمع في بلد العراق وباقي البلدان الأخرى، وخلال السنوات الماضية فقد العراق الكثير من الطاقات البشرية المتخصصة والكفؤة إضافة الى نقص في البنايات المدرسية وقلت في الكوادر التدريسية[1].

يلعب التعليم في الدول والأقاليم التي عانت الحروب والنزاعات والصراعات المسلحة دوراً جوهرياً في تحقيق درجة عالية من الأزهار والتقدم والتعافي الاجتماعي.

أن تعرض أي بلد للنزاع يضعف بشكل خاص المسارات الدراسية فينخفض عدد الطلاب الذين يتابعون الدراسة لأن النزاع والصراع المسلح يكون عائقاً في مسيرة الطلاب ويتسبب بانقطاعهم عن المدارس أو عدم التحاقهم بها في الأساس وكذلك قد تزداد سنوات الرسوب وإعادة سنوات الدراسة الامر الذي يحد من التقدم العلمي[2].

لقد أدى استمرار انعدام الأمن في العراق الى إصابة النظام التعليمي بالشلل والعجز، فمنذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يعرف ب(تنظيم داعش) في سنة 2014 فما زالت المؤسسات التعليمية التي استهدفت خارجة عن الخدمة ولا تزال الأزمة التعليمية مستمرة خاصة في المناطق الوسطى من العراق.

تنوعت وتعددت صور الانتهاكات لحق التعليم ومن بين تلك الصور هو قتل الطلبة وتشريدهم، اذ خلف النزاع والصراع المسلح المصحوب بالعنف في العراق عواقب وخيمة على الطلبة الذين باتو اهدافاً مقصودة لأعمال التنظيمات والجماعات المسلحة والتي تسبب فيها سقوط اعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وترويع المجتمعات، وفي هذه الحالة تعرض الكثير من الطلبة للقتل والاصابة البليغة في حوادث اطلاق العيارات

( ) [1]فدعم محمد علي, النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأسرة العراقية, بحث منشور, مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ,المجلد 47,العدد2, 2020, ص526.

([2]) بلقاسم عياشي وآخرون, تداعيات النزاع على التنمية البشرية من الطفولة الى سن الرشد, مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن اللإسكوا, بيروت, لبنان, 2018, ص54.

النارية والمتفجرات والهجمات العشوائية والانتحارية المستهدفة الأماكن العامة بما في ذلك الأسواق والمدارس[1].

واجه التعليم في العراق للفترة التي فرض فيها تنظيم داعش سيطرته على عدد من لمحافظات العراقية في بداية سنة 2014 والسنوات التي اعقبتها ظرفاً حرجاً للغاية, فبعد أن أحكم التنظيم المتطرف سيطرته على تلك المناطق, أذ ادت النزاعات والصراعات التي مارسها التنظيم الى الحاق أضرار سلبية بالمسيرة التعليمية والتربية وشملت تلك الاضرار تدمير وتضرر المدارس وتزايد حالات الرسوب.

وعلى مستوى تدمير الممتلكات العامة فأنه فقط في مدينة الموصل تم تدمير 308 مدرسة و12 معهد إضافة الى الحاق اضرار جسيمة ببناية جامعة الموصل، كل تلك الاضرار التي لحقت بالمؤسسات التعليمية كانت نتيجة النزاعات والصراعات المسلحة التي أحدثها تنظيم داعش منذو بداية سنة 2014[2].

لم يقف انتهاك تنظيم داعش للمؤسسات التعليمية عند هذا الحد من القتل وتدمير الأبنية المدرسية وإنما قام التنظيم المتطرف بالتلاعب في المناهج الدراسية في المناطق الخاضعة لسيطرته بهدف نشر فكره المتطرف وسيطرته على الأفراد, معرضاً بذلك الأطفال لمحتوى يدعو إلى العنف والقسوة ويشجع على التطرف والانتقام, أذ قام عناصر التنظيم باستغلال الأطفال وادخالهم في دورات ودروس وقام بتوزيع الكتب عليهم وهي تحتوي على صور للأطفال وهم يشهرون السلاح كما اعتمد التنظيم في تدريس الأطفال على الاطلاقات النارية ليستخدموها في العمليات الحسابية والمعادلات الرياضية لحساب عدد المتفجرات التي يمكن للمصنع أن يصنعها خلال فترة محددة كما انه كان يستخدم العتاد لتدريس الطلاب ومعرفتهم عن عدد الأشخاص الذين يمكن قتلهم عن طريق المتفجرات, بذلك فأن قيام تنظيم داعش بحرمان التلاميذ من الالتحاق بالدراسة في المؤسسات الحكومية التي تعتمد في التدريس على مناهج معرفية ومعتدلة وارغامهم على الدراسة في كنف التنظيم ووفق مناهج متطرفة يتيح المجال لظهور سلوكيات عسكرية ووحشية ودموية تهدف لخلق جيل جديد من مقاتلي التنظيم[3].

أن تنظيم داعش تبنى سياسة القوة والتطرف لخلق جيل جديد من الأطفال معتمداً في ذلك على حرمانهم من الالتحاق بالمدارس التابعة للحكومة العراقية وتعين عدد من عناصره لتعليم الأطفال وفق ما يهدف له التنظيم من سياسات التطرف والانتقام لخلق جيل قوي يحمل رايته المزعومة، أذ عمد التنظيم على إعطاء دروس ومحاضرات للأطفال ترسخ في داخلهم نتهج القوة والتطرف والثأر، حيث هنالك طبيعة متطرفة للمنهج الدراسي الذي تبناه التنظيم تنذر بتداعيات خطيرة على الأطفال.

(1) جاسم فراس نعيم, حق التعليم في العراق بين الحماية والانتهاك وفق احكام القانون الدولي لحقوق الانسان, بحث منشور, مجلة دراسات تربوية, العدد الواحد والاربعون, 2018, ص296.

(2) طواهرية أحلام وآخرون, التدخل العسكري الدولي للقضاء على داعش في العراق وليبيا بيت تخطي الشرعية الدولية والمواصلة في خرق القانون الدولي الإنساني, بحث منشور, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكره, العدد47, 2017, ص712.

(3) تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق – مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، العراق، بغداد, 2020, ص9.

لابد لنا من بيان أمر في غاية الأهمية وهو أن تنظيم داعش الاجرامي كان يقوم بإعداد مناهج دراسية وتدريبية خاصه للأطفال على المستويين (النظري والتطبيقي) ويتمحور الجانب النظري في قيام التنظيم بإلقاء محاضرات ودروس دينية وفقهية على الأطفال المجندين وجعلهم أكثر الماماً بأفكارهم المتطرفة والمتشددة التي ينسبونها للشريعة الإسلامية. أما الجانب الثاني فيعد أكثر تعمقاً من الجانب الأول نظراً لما يتم فيه من تناول قضايا وامور ترتكز على بيان الفتاوى المتعلقة بالجهاد والفتوحات والدخول في الإسلام وإعلان التوبة، وبيان الفوارق بين المسلمين وغير المسلمين والمنافقين والكفار والمؤمنين بقضيتهم ومنهجهم عمن يتعاونون مع الغرب[1].

عمد تنظيم داعش إلى تدريس بعض الكتب والكراسات للأطفال المحتجزين لديه وممن لم يتمكنوا من النزوح والهرب من المناطق التي سيطروا عليها بغية اقناعهم بعقيدتهم ومبادئهم وأهدافهم ومواعدتهم بالجنة، ومن ثم ضمهم في صفوف مقاتليه، وتطبيق السلطة الدينية المتشددة دون السلطة والقوانين الوضعية. كما وعمد التنظيم على حظر أي شكل من اشكال الحكم القائم على المنطق البشري ومخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.

أن ما يزيد من بشاعة اجرام تنظيم داعش واثاره السلبية على العملية التعليمية والتربوية هو أن عدد كبير من المعلمين والمدرسين وافراد الكوادر التدريسية وفي عدد من المناطق الغربية والشمالية من العراق التي سيطر عليها عناصر التنظيم لم يستلموا رواتبهم الشهرية لعدة اشهر وبالتالي التوقف عن التدريس لإيجاد سبل أخرى لإعانة اسرهم، الأمر الذي جعل الأف التلاميذ يحرموا من الدراسة وتلقي التعليم[2].

تجدر الإشارة إلى أنه هنالك نقص حاد في مساحات التعليم، أذ تدمرت أو تضررت نسبة كبيرة من المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى أو أنه تم حرمان التلاميذ من الالتحاق بها لاستخدامها لأغراض أخرى سواء من قبل الجهات الحكومية والقوات المساندة لها أو من قبل التنظيمات المسلحة. وفي حلول سنة 2016 كان العراق قد فقد نسبة كبيرة من المدارس حيث دمرت أو تضررت المدارس بسبب العنف أو أنها أجبرت على غلق أبوابها.

الفرع الثاني: الافتقار للوثائق الرسمية

يعد التعليم عملية تنموية مقصودة للقدرات والمهارات والقيم والخبرات اللازمة التي تسعى الدولة إلى ترسيخها في الأجيال المتعاقبة من مواطنيها، محاولة ضمان استمراره وتماسكه وتحقيق غاياته الآنية والمستقبلية، غير أن صراعاً ما يدور دائماً ويحول دون تحقق الدور الأفضل والمطلوب في العملية التعليمية ويشكل فقدان الوثائق عاملاً رئيسياً للحيلولة دون التحاق الأفراد بالدرسة.

أن تنظيم داعش الاجرامي أضاف بعداً وتعقيداً جديداً لمشكلة التوثيق, حيث أن الأفراد الذين تمكنوا من الفرار من قبضة وسيطرة التنظيم فهم بقوا رهن تلك الجرائم لتضاف مشكلتهم في الحصول على الوثائق على

(1) العاصي محمد محمود هادي, مرجع سابق, ص372.
(2) تقرير صادر عن منظمة اليونيسيف – منظمة الطفولة، عندما يتعرقل التعليم – تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن, 2021, ص7.

ازمة الأعداد الهائلة من النازحين الموجودين في مخيمات النزوح المنتشرة في عدة مناطق من العراق, بل أن الأمر يعد أكثر تعقيداً أذ يوجد هنالك روتين معقد ونظام صعب للغاية في الية الحصول على تلك الوثائق المدنية التي تشمل هوية الأحوال المدنية , وفي الوقت نفسه تطبق إجراءات معقدة ومملة بحق مقدمي طلبات الحصول على هوية الأحوال المدنية وغيرها من الوثائق الرسمية, إضافة الى اتباع سلسلة مراجعات إدارية متراكمة وتطبيق أحكام ونصوص وتعليمات قانونية جامدة من أجل الاثبات[1].

بين الناجين من قبضة عناصر تنظيم داعش عن حجم المعاناة التي تحول دون حصولهم على الوثائق الرسمية التي فقدت منهم في فترة الفوضى والانتقال من مكان لأخر، وقد أوضح الناجين من أنه يلاقون صعوبة في الحصول على تلك الوثائق ومن بينها هوية الأحوال المدنية والوثائق المدرسية وأن الإجراءات الخاصة بالحصول على تلك الوثائق أصبحت أكثر تعقيداً بعد سنة 2014 وأن الأطفال كانوا أكثر عرضة لذلك الحرمان بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الوثائق الأصولية والتحاقهم بالدراسة وتلقيهم التعليم.

بصفتي باحثة يمكن أن أسجل العديد من التحديات والانتهاكات والمشكلات التي واجهت النازحين الفارين من قبضة ووحشية تنظيم داعش الإرهابي، أذ أن النازحين بحاجة الى إعادة اصدار الوثائق المدنية الرسمية ومنها هوية الأحوال المدنية التي قد تكون فقدت أو أنها اتلفت خلال فترة سيطرة التنظيم المتطرف على مناطقهم ودورهم وما تبعها من معارك طاحنة وما صاحب ذلك من حرق وهدم للدور الأمر الذي حرم العديد من الأطفال من الالتحاق أو التسجيل في الدراسة.

وفي خضم الوضع السيء واجه الأفراد النازحين الذين يرغبون بالحصول على الوثائق الثبوتية الجديدة الكثير من العقبات والحواجز والأكثر من ذلك هو أن تجديد تلك الوثائق الشخصية يتطلب تدقيقاً امنياً ومن أجل الحصول على التصريح الأمني لابد من قيام الأفراد أو عوائلهم من تزويد مديرية الاستخبارات بقوائم تتضمن أسماء افراد العائلة وأنه بمجرد وجود اشتباه بالاسم الثلاثي لأي فرد من افراد العائلة بانتمائه لعناصر التنظيم والمجاميع الإرهابية فأنه يعد مانعاً من منحهم التصريح الأمني وتجديد الوثائق ناهيك عن الاجراء الروتيني المعقد والمطول وأن ذلك الاجراء المطول عادة ما يكون سبب رئيسي من حرمان الافراد من الالتحاق بالدراسة لأنه قد تطول فترة صدور الموافقات على اصدار الوثائق الرسمية وتتجاوز المدة المحددة للالتحاق بالدراسة تلك المدة المعتمدة من قبل وزارة التربية العراقية[2].

أن من بين أشد المآسي التي خلفها الصراع والنزاع المسلح مع تنظيم داعش الاجرامي فداحةً هي الأوضاع المأساوية للنازحين، حيث يوجد جيل منهم من دون وثائق رسمية وسبب لهم ذلك تخلفهم عن الالتحاق بالدراسة, أذ يعد تمتع الفرد النازح بالوثائق الرسمية شرط وأمر أساسي للالتحاق بالدراسة في حين يشكل انعدام توافر الوثائق عائقاً يواجه النازحين أمام حصولهم على أهم حقوقهم ومنها حق التعليم.

([1]) العاصي محمد محمود هادي, مرجع سابق,ص398.

([2]) تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق – مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان, بغداد, 2020,ص14.

أن عجز الافراد النازحين عن الالتحاق بالدراسة بسبب افتقارهم للوثائق الرسمية ومنها هوية الأحوال المدنية يقود إلى حرمانهم من التمتع بالتعليم وبالتالي ظهور جيل من الأطفال المهمشين في المجتمع[1].

تعددت أسباب عدم تمتع الأطفال بالوثائق الرسمية, ففي اغلب الحالات قام عناصر تنظيم داعش بمصادرة وثائق أباءهم , بينما فقد البعض منهم تلك الوثائق خلال محنة النزوح والتنقل الشاقة, كما صودرت وثائق الأخرين من قبل قوات الامن العراقية وقوات لحشد الشعبي المساندة لها بسبب اعتقادهم بانتمائهم الى تنظيم داعش, كما انه عناصر الدولة الإسلامية عند سيطرتها على عدد من المحافظات والمناطق العراقية قامت بسحب النسخة الاصلية من الوثائق الخاصة بالمواطنين وبدأت بتوثيق حالات الزواج وتسجيل المواليد الا أن الحكومة العراقية تعتبرها باطلة[2].

يتعرض الافراد الذين لا يحصلون أو لا يحملون هذه الوثائق لخطر وسقم العيش مدى الحياة ويبقون على هامش المجتمع مما يخلق جيلاً مهمشاً ضعيفاً غير قادر على السفر بل ولا على التنقل بين المحافظات والمدن العراقية، جيلاً مظلوماً محروماً حتى من الالتحاق بالدراسة ومن الحصول على الشهادات التعليمية والتوظيف.

يعتبر نظام التوثيق المدني المعتمد في العراق غير فعال للاستجابة مع الظروف الطارئة والتحديات التي تعصف بالبلد كالتحدي الكبير الذي خلفه تنظيم داعش الاجرامي وعلاوة على ذلك فأنه هنالك عقبات قانونية وإدارية بل وسياسية تعرقل بشكل مباشر وكبير حصول الأطفال الذين ولدوا في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم أو الذين تمكنوا من الهرب منها على الوثائق الرسمية مما يؤدي الى حرمان الالاف منهم من الحصول على تلك الوثائق وبالنهاية حرمانهم من حق التعليم والتربية.

أن من حق أي شخص أن يحصل على الوثائق الرسمية ومن بينها هوية الأحوال المدنية لكي يتمكن من ضمان سلامته والحفاظ على كيانه المادي والمعنوي والتمتع بحقوقه المتعددة التي كفلها القانون ومن بينها حق التعليم[3].

كما تجد الأمم المتحدة أن انعدام حصول النازحين على الوثائق الرسمية يعد من أهم المشاكل التي تواجهها العوائل التي نزحت بسبب هجمات تنظيم داعش الإرهابي، كما تؤكد أن ضمان حصول العوائل النازحة على والوثائق المدنية هي من الأولويات التي تسعى اليها الأمم المتحدة مؤكدة من أن منظمة الأمم المتحدة بحاجة لتأمين 5.2مليون دولار للاستمرار بتقديم المساعدات الضرورية للنازحين والتي هي مساعدات قانونية وإدارية متمثلة بتزويدهم بالوثائق الثبوتية.

([1]) تقرير منظمة الأمم المتحدة لحقوق الانسان – مكتب المفوض السامي, 27 شباط,2020. نشر على الرابط الالكتروني https:www.ohchr.org بتاريخ 2020/2/27تمت الزيارة بتاريخ 2023/9/29.

([2]) تقرير صادر عن المجلس النرويجي للاجئين, عقبات منذ الميلاد – الأطفال دون وثائق في العراق – حكم بالتهميش مدى الحياة,

() [3]العزام سهيل محمد, جذور حقوق الانسان, ط1, عمان, المكتبة الوطنية,2009,ص150.

من الثابت أن الانسان وفي كل مراحله العمرية كائن حي واجتماعي ومتطور بالعلم والثقافة، ولا يمكن له العيش منعزلاً عن المجتمع ولابد من أن يمارس حياته بشكل طبيعي وأن يتمتع بكافة الحقوق ومن بينها حق التعليم وبذلك لابد من أن يحصل على هويته الثبوتية (هوية الأحوال المدنية) لتساعده في اثبات حقوقه وإنجاز معاملاته وتعاملاته مع الأخرين على المستويين المحلي والدولي[1].

ويعاني الأطفال الدارسون في دول اللجوء من اختلاف المناهج واضطرارهم للتعلم بلغة جديدة عليهم لا يفهموها, كما ان معظمهم يشعر بالخجل من الانتظام في صفوف التعويض المدرسي مع من هم أصغر منهم سناً, بعد أن انقطعوا عن الدراسة لسنوات عديدة وإيجاد مكان في غرف الصف المكتظة ليست العقبة الوحيدة فالكثير منهم يفتقر ايضاً الى الأوراق اللازمة للالتحاق بالدراسة كونهم لا يملكونها اصلاً أو انهم فقدوها خلال هروبهم من ويلات الصراع والنزاع والمعارك التي كانت محتدمة بين تنظيم داعش والحكومة العراقية والقوات المساندة لها[2].

المطلب الثاني: تداعيات النزاع على عملية تكوين المهارات

أن تدني الوضع الأمني في الدولة العراقية يعد من أهم الأسباب التي قادت الى انخفاض مستوى التعليم إلى أدنى مستوياته وفي كافة المراحل وبمختلف انواعه، وعلى أرض الواقع نجد أن تردي الوضع الأمني قد انعكس سلباً وبشكل سريع على كل مجالات الحياة وخاصة المجال العلمي. اذ ان الأوضاع الأمنية الهشة وغير مستقرة التي مر بها العراق اثرت سلباً على الحياة العلمية لتمتد تلك الأثار الى الطلبة والأساتذة والمعلمين وصولاً الى انهار الأبنية المدرسية.

ولأهمية هذا الموضوع فقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين: نتناول في الفرع الأول انعدام الأمن، بينما نتناول في الفرع الثاني قلة الانفاق الحكومي وتدهور البنى التحتية.

الفرع الأول: انعدام الأمن

بداية فأن مصطلح انعدام الأمن في هذه الدراسة يستخدم ليوصف ظروف الاضطراب والتوتر التي شهدتها الدولة العراقية، تلك الظروف التي تعطل العمل الاعتيادي للمؤسسات الرئيسية والحيوية بما فيها المؤسسات التعليمية.

تتولد في بعض الدول ظروف طارئة تفرض نفسها على الحكومات وتقيد السياسة الداخلية والخارجية للدولة، فتجبرها على تعطيل سياستها التعليمية أو التخلي عنها، وهي ظروف داخلية كالمظاهرات والصراعات والنزاعات المسلحة والاضراب عن الدوام وغيرها من الظروف التي تؤثر على المناهج

(1) الكسواني عامر محمود, الجنسية والمواطن ومركز الأجانب, عمان, ط1, دار الثقافة للنشر والتوزيع,2010,ص19.
(2) سامية خواثرة, دور اليونيسيف في تعزيز نظم حماية الطفل السوري,بحث منشور, جامعة بومرداس, الجزائر,2017, ص680.

التربوية أو تغير من المواد الأساسية التعليمية أو الغائها مما ينعكس ذلك سلباً على التلاميذ وخلق انحدار في مفاهيمهم التربوية والتعليمية[1].

تعرض بلد العراق الى موجة من الصراعات والنزاعات المسلحة التي اعقبت فترة الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 أذ أن تغيير نظام الحكم أدى الى ضعف الأجهزة الأمنية التي تفتقد الى الخبرة والمهنية والحس الأمني، حيث تفاقم الوضع وتعاظم سوء للسنوات من 2014-2020 تلك الصراعات والنزاعات المسلحة انعكس أثرها السلبي على الطلاب والمعلمين لاسيما تنظيم داعش الإجرامي الذي كان أكثر فتكاً.

أن انهيار الدولة ورواج تجارة السلاح بشكل واسع دون مساءلة ولا رقابة من الحكومة المحلية والمجتمع الدولي بات يشكل عامل أساسي لتنامي المشكلات والنزاعات والصراعات المسلحة وفقدان الأمن والطمأنينة الإنسانية وضياع حقوق ومقومات الانسان وفشل المنظومة التعليمية[2].

وفي الواقع يمثل انعدام الأمن بحد ذاته انتهاكاً جوهرياً لحقوق الافراد بما فيها الحق في التعليم وبكل مستوياته، وأن انتشار الصراعات والنزاعات المسلحة ينتج عنه انعدام الأمن الذي يؤدي الى تقويض المنظومة التعليمية وحرمان الاف الأفراد من الالتحاق والتمتع بحقهم التعليمي أو انقطاعهم عن التعليم.

أن تعرض البلد للنزاع يضعف بشكل كبير وخاص المسارات الدراسية مما ينخفض عدد الأطفال الذين يتابعون الدراسة لأن النزاع والصراع وما ينتج عنه من اثار سيئة يتسبب بانقطاعهم عن الدراسة أو عدم التحاقهم بها.

أن الوصول الى التعليم الجيد هو حق لكل طفل وفرد ويجب أن يكون الأولوية لتكريس هذا الحق من قبل صانعي القرار وان الأطفال والفتيات هم الأكثر عرضة لخطر التخلف عن التعليم بسبب انعدام الامن مما يستلزم على الجميع صون صروح العلم والمعرفة ووقف استهداف الطلاب والكوادر التعليمية والحفاظ على المدارس كمناطق آمنة للتعليم[3].

منذ أكثر من عقد من الزمن والنزاع المسلح في العراق يلحق اضراراً وخيمة ومتزايدة بقطاع التعليم, ويتسبب بكوارث لا حصر لها طالت جميع عناصر ومقومات المنظومة التعليمية ولم يتوفر الا قدر بسيط من البنى والتقنيات والسياسات التي يمكن الرهان عليها لإسعاف التعليم وانقاذه في المستقبل, أذ أن انعدام الأمن دفع ألاف الأسر للهجرة والنزوح بأطفالها نحو مصير مرير ومجهول واضطر ألاف الطلاب لترك مدارسهم بسبب تدميرها أو استخدامها من قبل المسلحين أو ثكنات عسكرية, كما تعقدت سبل الوصول الآمن الى المدارس سواء للطلاب أو المعلمين والكوادر الوظيفية.

---

(1) رنا بخيت, أسباب تدهور نظام التعليم في الدول العربية – دراسة مقارنة بين لبنان وبعض الدول الأجنبية, بحث منشور, مركز جيل البحث العلمي, العدد 25, العام السابع, 2019, ص22.

(2) هباز توتة, حماية أطفال النزاعات المسلحة غير الدولية بين النظرية والتطبيق الدوليين, بحث منشور, مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية, المجلد 5, العدد2,2020, ص678.

(3) تقرير صادر عن منظمة اللامم المتحدة منظمة يونسيف منظمة الطفولة, تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن,2021, ص16.

قبل سنة 2014 كان معظم الافراد وخاصة ممن هم من الأطفال في العراق ملتحقين بالتعليم ووصلت نسب الالتحاق بالمدارس الى مستويات عالية ولكن منذ سنة 2014 انقطع الكثير من الأطفال عن الدراسة، أذ أن انعدام الأمن عرقل العملية التعليمية وعرض اجيالاً من الأطفال للضياع وعدم التحاقهم بالدراسة مما يقلص من افاقهم المستقبلية.

لقد باتت مشكلة حق الأطفال في التعليم وضرورة تكريسها وحمايتها جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان العالمية التي تعرضت الى خطر جسيم نالت من طفولة العراق الكثير والذي يقود الى نتائج لا يحمد عقباها.

تجدر الإشارة الى ان تعرض دولة العراق لانعدام الامن والنزاعات والصراعات وخاصة منذ سنة 2014 أضعف بشكل خاص المسارات الدراسية فانخفض عدد الافراد الذين يتابعون الدراسة لأن انعدام الامن والنزاع يتسبب بانقطاعهم عن المدارس او عدم التحاقهم بها، كما يزيد من نسب الرسوب وإعادة سنوات الدراسة الامر الذي يحد من الكفاءات والتقدم العلمي والمعرفي.

تؤكد نسب تدني البحث العلمي أن أبرز أثار النزاعات والصراعات وانعدام الأمن تتمثل في تفشي الأمية وسيادة الجهل[1].

كما تحول النزاعات والصراعات الداخلية دون توفير خدمات التعليم فتدمير البنى التحتية يؤدي الى صعوبة الاستمرار بالتعليم كما تؤدي النزاعات الى الحد من عدد المعلمين.

حتماً فأن ظروف انعدام الأمن والنزاعات والصراعات المسلحة لا تؤدي فقط الى تفاقم خطر العنف تجاه فئة الأطفال فحسب بل قد يؤدي ذلك الى استغلالهم اقتصادياً ايضاً مما يتسبب في فقدانهم لمقاعدهم الدراسية وضياع فرص التعليم، لذلك حرصت اتفاقية حقوق الطفل على توفير حماية للأطفال من الاستغلال الاقتصادي ومن القيام بأي عمل يرجح أن يشكل خطراً أو انه يمثل إعاقة لتعليم الأطفال[2].

وعلى النحو المبين آنفاً فأن الحماية القانونية التي توفرها الأنظمة القانونية الدولية والوطنية للطلاب وموظفي العملية التربوية قوية ومتكاملة ومع ذلك يمكن تعزيز فعاليتها من خلال التأكيد على تطبيقها على ارض الواقع.

في السياق ذاته فأن انعدام الأمن يضعف من أداء الأطفال في المدرسة، وفي الغالب يشكل انعدام الامن والعنف والتهديد والاستهداف خطراً على الصحة في مرحلة الطفولة المبكرة مما قد يؤثر بشكل دائم على قدرة الأطفال والافراد على التعلم وتحقيق أداء جيد في المدرسة وبالتالي قد يؤدي ضعف الأداء الى انقطاع الأطفال من المدرسة قبل الأوان.

أن الحق في التعليم معرض في الواقع للكثير من الانتهاكات والاستهدافات التي تطاله بصورة مباشرة وغير مباشرة والتي تؤثر في المنظومة التعليمية المكونة من الطلاب والمعلمين والموظفين ضمن قطاع

(1) عثمان عبد الرحمن أحمد وآخرون, تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في افريقيا, مجلة دراسات افريقية, 2015, ص14.
(2) المادة (32) من اتفاقية حقوق الطفل.

التعليم وتتمثل تلك الانتهاكات والاستهدافات بالأفعال التي تعترض الظروف الضرورية للتعليم وتقوضها وغالباً ما ترتبط انتهاكات التعليم بظروف النزاع وانعدام الامن وتشمل بصورة غير حصرية الاعتداء على المدارس ومنشأة التعليم واستغلالها لأغراض غير تعليمية.

تجدر الاشارة الى انه لم تكتف أطراف النزاع بتقويض التعليم بالقصف والاستخدام وترهيب الطلاب والمعلمين والكوادر العاملة في قطاع التعليم بل كان الأمر أكبر من ذلك من خلال تحويل بعض الأبنية المدرسية الى مزارات ومضافات مفتوحة لمجندين يسعون لاستقطاب مقاتلين أطفال أو دعاة ومهرجي حرب يلقون على أسماع الطلاب خطابات تعبئة سامة تنسيهم السلام والوئام وهذا الحد من الكارثة يكفي لخسارة المستقبل وضياع الأجيال وانتشار الجهل.

تؤثر حالات وظروف انعدام الأمن والحروب والنزاعات المسلحة على التعليم بصور مختلفة وبطرق كثيرة، ومن ضروبها ما يطال التلاميذ أو الكوادر التعليمية من تهديدات وابتزاز أو حتى اذى جسدي. بل وحتى التهجير القسري والنزوح داخل حدود بلدانهم، كما أن الأمر يعد أكثر تعقيداً في حالات تجنيد الأطفال التلاميذ وانخراطهم بين صفوف المقاتلين وتدمير المؤسسات التعليمية أو استخدامها مقرات ومراكز تدريب[1].

من جهة أخرى وبسبب الأوضاع الأمنية الصعبة بالغة الخطورة وشديدة القسوة التي شهدها العراقيين وتفشي ظاهرة السلاح المنفلت وانتشار العصابات الاجرامية ونشوب الاقتتال والنزاع المسلح الداخلي فأن ذلك يحول دون القدرة على التحاق الطلبة في المؤسسات التعليمية، ودون تمكن الكثير من الاستمرار في مواصلة تعليمهم. هذا بدوره يضع أيدينا على إشكالية بالغة الخطورة ناتجة عن النزاع والصراع المسلح تنطوي على مساس خطير بالحق في التعليم وما ينتجه من اثار تدمر المجتمع بأسره، حيث أن ذلك يدفع المجتمع سنين إلى الخلف ويجعله متخلفاً عن سبل الحضارة والتقدم والتطور والازدهار، بل يجعله عصياً على التنمية حتى في حال وقف النزاع.

أن الوضع الأمني المتدهور في العراق وخاصة للسنوات المنصرمة 2014-2020 ترسم صورة وخيمة لواقع التعليم في العراق بسبب سيطرة تنظيم داعش على عدد من محافظات العراق وما شهدها من تفجيرات وقتل وتهجير وعمليات عسكرية.

أصبح موضوع سلسلة الانتهاكات المتكررة التي طالت حق التعليم أحد أبرز المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي في الوقت الحاضر لمساسه لشريحة مهمة وكبيرة من شرائح المجتمع التي يعول عليها في بناء الدولة وتقدمها وتطورها وبما يضمن تحقيق مستقبل زاهر. أذ أن تلك الانتهاكات تهدد بإعداد جيل كامل متخلف وغير متعلم وغير واعي ويفتقد لأبسط المهارات الأساسية.

(1) كريستين هوسلر, حماية التعليم في ظروف انعدام الامن والنزاعات المسلحة – دليل قانوني دولي, تقرير منشور, مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب أسيا والمنطقة العربية, 2012, ص23.

ترى الباحثة أن الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة في بلادنا ذو الأرث الحضاري العربي الإسلامي سببها الأساسي تغذية جهات اجنبية لتلك النعرات في ضل وجود حكومات هشة وتفكك في النسيج الاجتماعي ناتج عن جهل وفقر وظلم وانحراف عن القيم الإسلامية والمبادئ الوطنية مسببة جروح وشروخ عميقة في النفوس أن لم تعالج فستبقى قنابل موقوتة تستهدف الدولة والمجتمع على حد سواء.

الفرع الثاني: قلة الانفاق الحكومي: يعتبر توافر وجاهزية ما تحتاجه المؤسسات التعليمية من مباني ذات كفاية عالية ذات أهمية كبيرة لسير العملية التعليمية وتقديم الخدمات التعليمية المناسبة بما يتماشى مع نهج ورسالة هذه المؤسسات[1].

من المعلوم أن التعليم يعد البوابة الرئيسية والركيزة الأساسية والمهمة لدخول مجتمع المعلومات وتطوره وتفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً من انه يوفر العنصر البشري الكفوء والايدي العاملة الماهرة التي تحتاجها المجالات الاقتصادية.

أن الانفاق الحكومي على التعليم قد شهد تطوراً ملحوضاً ألا أن ذلك التطور سرعان ما انهار وانخفض بسبب تداعيات الحرب مع عناصر تنظيم داعش الإجرامي, حيث أن العراق شهد ارتفاع ملحوظ وكبير في الانفاق على المجال التعليمي للسنوات (2005-2013) وهو ما ينسجم مع تطور الانفاق العام للدولة خلال الفترة ذاتها, أذ كان معدل الانفاق على التعليم في سنة 2005(1,622,273) بعدها شهد ارتفاعاً مضطرداً وبمعدلات نمر مختلفة حتى بلغ (5,25,308) في سنة 2008 جاء ذلك وفق زيادة الانفاق الجاري نتيجة سلم الرواتب الجديد الذي حسن من رواتب المعلمين والموظفين العاملين في المجال التعليمي, وواصل الارتفاع حتى بلغ (10,574,821) في سنة 2013 وجاءت تلك الزيادة نتيجة تحسن الوضع الأمني والسياسي وتنامي الاقتصاد الامر لذي دفع لارتفاع نفقات التعليم الجارية بشكل واضح, بعد ذلك شهدت الأعوام (2014-2015-2016) انخفاضاً ملحوضاً في الانفاق التعليمي , حيث انخفض في سنة 2014 إلى (9,983,244) وبمعدل نمو سالب بلغ(5,6-) وفي سنة 2015 بلغ (9,89,124) بمعدل نمو سالب ايضاً بلغ (-9) وفي سنة 2016 بلغ الانخفاض (9,695,721) وجاء ذلك الانخفاض نتيجة للصراعات والنزاعات المسلحة مع تنظيم داعش والحرب على الإرهاب إضافة لانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً[2].

لقد أنصبت المشكلات والتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتأثير بشكل سلبي على كافة مفاصل الحياة والتنمية البشرية في بلد العراق وبشكل خاص منذ سنة 2003 حيث أدى الغزو الأمريكي واحتلال العراق الى استنزاف في الموارد البشرية والمالية والطبيعية, مما اثر ذلك بصورة كبيرة على كافة الأنشطة الاقتصادية والثقافية في العراق وانخفاض نسبة تخصيصات الإنفاق على القطاع التعليمي وعدد من القطاعات الأخرى مع تزايد الانفاق على المؤسسات الأمنية والعسكرية بسبب الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة مع تنظيم داعش والمجاميع الإجرامية المسلحة.

---

(1) واقع الحال في التعليم العالي في ظل الحصار على قطاع غزة, دراسة نشرت في مركز الميزان لحقوق الانسان, 2010, ص16.

(2) الزهيري مازن علي احمد وآخرون, سياسة الانفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق, بحث منشور, مجلة كلية دجلة الجامعة, المجلد6,العدد2,2023, ص25.

برأينا المتواضع فأن تزايد الانفاق العسكري دفع الحكومة العراقية إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

1- عمدت الحكومة العراقية بعد أن وجدت نفسها مضطرة إلى تخفيض التخصيصات المالية المرصودة وفق الموازنة العامة لقطاع التعليم مما أثقل كاهل المؤسسات التعليمية والكوادر التدريسية وانعكس سلباً على المستوى التعليمي والثقافة بشكل عام.
2- تخفيض الانفاق الاستثماري الذي نتج عنه انخفاض كبير في المجالات التعليمية، وبالتالي التأثير الكبير على مستوى الثقافة والتنمية البشرية في العراق.

لم يعد الانفاق الحكومي كما كان في السابق مجرد تخصيص نقدي تضعه الحكومة من أجل تنفيذ التزاماتها السيادية المتعددة ومن بينها دعم العملية التعليمية والتربوية وإنما اصبح اليوم أداة مهمة من أداة السياسة المالية يستخدم سواء تلك الغايات التي وجدت الدولة من أجلها أو التي استجدت بفعل التطور الذي شهده دورها في مختلف النواحي والتخصصات، كما وأن قلة الانفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة على مستوى تلك المؤسسات ومن بينها المؤسسات التعليمية[1].

عادة ما تؤثر النزاعات والصراعات على نوعية التعليم، فقد تتأثر نوعية التعليم بانخفاض اللوازم المدرسية والمدراس التي تعمل بشكل منقطع أو نقص في الكوادر التعليمية المؤهلة. اذ ان النزاع يؤثر سلباً على نوعية التعليم وتحد من التنمية المعرفية والاجتماعية.

تلتزم كافة الدول ومن بينها الدولة العراقية التي اقرت حق التعليم وكفلت حمايته اعتماد خطة عمل تفصيلية لتأمين الحق في التعليم حتى في الأوقات والفترات الاستثنائية والطارئة التي تفتقر فيها الى الموارد المالية الكافية. وكذلك يستلزم عليها تشجيع التعليم الأساسي أو تكثيفه الى ابعد مدى ممكن من أجل التحاق الافراد بالدراسة ممن حالت النزاعات والصراعات بينهم وبين التحاقهم بالتعليم أو انها تسببت بانقطاعهم منها[2].

تعتبر حالة ضعف الانفاق الحكومي على رأس المال البشري (التعليم) مشكلة وسمة من سمات الدول النامية، ولطالما نتج عن هذا الضعف والانهيار في الانفاق الحكومي تدني في مستوى مخرجات المعرفة والمهارة العلمية والتقنية وكذلك تفشي الامراض وزيادة معدلات الوفيات والعجز.

أن ما يقصد بتمويل التعليم هو ما تقوم به الدولة من تعين موارد مالية لصرفها على المؤسسات التعليمية لتيسير أمورها وتنفيذ خططها التعليمية وتحقيق أهدافها المرجوة, فعملية التمويل التعليم تبدأ بتمويل المؤسسات التعليمية سواء كانت بشرية أو مادية من أجل الحصول على نتائج وبمواصفات مقررة, فمثلاً ضعف الانفاق الحكومي سيقود حتماً إلى ضعف أعضاء التدريس والكوادر الإدارية ومحتوى المناهج التعليمية وكذلك ضعف وانعدام الأبنية المدرسية وبالتالي سيؤدي الى فشل النظام التعليمي في توليد المهارات والكفاءات أو النتائج المطلوبة, الأمر الذي يعني انه كل ما قل الانفاق الحكومي على العملية التعليمية قلة

([1]) كداوي طلال محمود, علاقة الانفاق الحكومي بالاداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة 1980-2002, بحث منشور, مجلة تنمية الرافدين, جامعة الموصل-كلية الإدارة والاقتصاد,2005, ص109.

([2]) كريستين هوسلر, حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة – دليل قانون دولي, ص89.

وانعدمت الكفاءة والمهارات والعكس صحيح أضف الى ذلك أن أهمية تمويل التعليم لا تقتصر على توفير الناتج المباشر للعملية التعليمية فقط (خريجين ضمن خصائص معينة) بل يمتد ذلك التمويل ليشمل تقديم الخدمات التدريسية والبحثية [1].

أن تدهور الوضع الأمني في العراق بعد سنة 2003 وما رافق ذلك من احداث داخلية اليمة أدت الى ارباك الوضع وكثرة الانفجارات وعمليات الاغتيالات التي طالت المدرسين والطلاب على حد سواء وما نتج عن ذلك غلق المدارس وتفجير عدد من المدارس وخروجها عن الخدمة بشكل كلي أو جزئي.

أن بعض الظروف ومنها الظرف الأمني السيء تفرض نفسها على الدولة فتجبرها على تعطيل سياستها التعليمية والتربوية أو التخلي عنها تماماً سواء كان ذلك بسبب احداث وظروف داخلية كالصراعات والنزاعات الطائفية كما حصل في العراق أو خارجية كالحروب مع دولة أخرى لها اثر كبير بالحد من الانفاق الحكومي على التعليم أو فرض رسوم جديدة أو تغيير بعض مواد السياسة التعليمية أو الغائها بشكل كامل الامر الذي ينتج عنه تدمير المؤسسات التعليمية[2].

ترى الباحثة أن الصراعات والنزاعات المسلحة الداخلية تؤدي إلى انهيار الدولة اقتصادياً وعجزها عن تقديم الدعم المالي والانفاق على المؤسسات وبالتالي فأن انخفاض مستوى الانفاق على العملية التعليمية سيكون سبب رئيسي ومباشر في تدني المستوى العلمي والثقافي وكذلك الحصول على ملاكات غير كفؤة تقف عائقاً أمام تحقيق عملية التنمية بكل جوانبها.

المبحث الثاني: الأثار التي نتجت عن جرائم وانتهاكات تنظيم داعش

تعد سيطرة عناصر تنظيم داعش على عدد من المحافظات والمدن العراقية من أسوء المراحل والفترات التي مرت على العراق في العصر الحديث، وأكثرها تعقيداً من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والإنسانية، فهي تعد فترة ارتكبت بها جرائم بشعة ولدت اثاراً جسيمة للأفراد لا يمكن أن يمحيها الزمن.

معلوم أن اندلاع أي حرب أو نزاعات وصراعات مسلحة فأنها حتماً تخلف أثاراً سلبية كبيرة على الافراد والدولة على حد سواء، وقد تكون اثاراً نفسية قد تتفاقم بمرور الوقت لتجر صاحبها للانتحار، أو أثار اجتماعية كالتفكك الاسري وانحلال وانهيار الروابط الاجتماعية وفقدان العوائل لعدد من أفرادها وعادة ما يكون الطلاب والكوادر التدريسية من أكثر الفئات تضرراً من تلك الحروب والصراعات والنزاعات كما ان تلك الحروب والنزاعات تتسبب بشكل كبير في نقص الخدمات وانعدام التعليم وانتشار الجهل والأمية.

([1]) العابدين إلهام احمد إبراهيم وآخرون، الانفاق الحكمي على التعليم والصحة وأثره في التنمية المستدامة في السودان الفترة ما بين 1995-2015, بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد5,العدد2,2021, ص142.

([2]) إسماعيل محمد صادق، إدارة الجودة الشاملة في التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1, القاهرة,2014, ص14.

وثمة بعض الأثار المحددة التي يمكن تسليط الضوء عليها نتيجة انتهاكها الصارخ للمعايير القانونية والاجتماعية والثقافية، أذ ترك تنظيم داعش اثاراً نفسية وجسدية في الأفراد المدنيين ومن بينهم التلاميذ والكوادر التدريسية والإدارية في المجال التعليمي، ولأهمية هذا الموضوع سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: نتناول في المطلب الأول الأثار النفسية والاجتماعية، بينما نتناول في المطلب الثاني الأثار المادية والجسدية.

المطلب الأول: الأثار النفسية والأثار الاجتماعية

أن للنزاعات المسلحة والصراعات الداخلية أثارها المؤلمة والتلاميذ والأسرة هم من أبرز المتضررين من تلك الحروب والنزاعات والصراعات مما ساهم في تفكك المجتمع وانحلاله واحداث تغيرات قيمية وأخلاقية وثقافية، كثير من التلاميذ لحق بهم بعض الأثار السلبية مما جعلتهم الخاسر الأكبر ومن بين تلك الاثار هي الأثار النفسية والأثار الاجتماعية، ولأهمية هذا الموضوع سنقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين: نتناول في الفرع الأول الأثار النفسية، بينما نتناول في الفرع الثاني الأثار الاجتماعية.

الفرع الأول: الأثار النفسية

بشكل عام تشكل الحروب والنزاعات والصراعات المسلحة مأساة إنسانية لتأثيرها على الأفراد ذاتهم وحالاتهم النفسية. اذ أن للعنف المسلح اثار نفسية مدمرة غالباً ما يستمر تأثيرها مدى الحياة وفي بعض الأحيان، وعادة ما يصاب الأطفال والنساء والرجال الذين اجبروا على الفرار من مناطق سكنهم بسبب النزاعات والصراعات، حيث أن تلك الأحداث المؤلمة ولدت تـأثيرات نفسية عميقة لدى الافراد وهذا ما اكدوا عليه علماء النفس[1].

أن التحديات والأحداث المرعبة التي يتعرض لها الأفراد بما فيهم الطلاب تبقى عالقة في ذاكرتهم وتزداد وتيرتها بمرور الوقت حيث تتحول إلى أمراض نفسية تحتاج للعلاج والمساعدة، فالأسرة العراقية بصورة عامة ومجتمع الدراسة بصورة خاصة تعرضوا للعديد من المشاهد المرعبة مثل التهديد والانتهاك والخطف وقتل أقاربهم أو زملائهم واصوات القصف والمدافع ومشاهد الرعب الأخرى، هذه الاحداث كلها ولدت اضطرابات نفسية مثل القلق والكوابيس وضغوط نفسية وشعور باليأس والاحباط.

تشكل النزاعات والصراعات المسلحة مأساة إنسانية لتأثيرها المباشر والكبير على الأفراد ذاتهم وأمنهم النفسي, أذ للعنف أثار نفسية مدمرة يستمر أثرها مدى الحياة تلحق بجميع الفئات فهي لا تميز بين ذكر وأنثى كبير وصغير , فتلك النزاعات والصراعات أرغمت آلاف الأسر العراقية ومن بينهم التلاميذ سواء كانوا في الأرياف أو المدن على ترك ديارهم والهرب والنزوح إلى أماكن أخرى بحثاً للأمان, واصبحوا يعيشون على هامش الحياة في أماكن تفتقد لأبسط مقومات الحياة وقد تولد تلك العقبات عبئاً اجتماعياً واقتصادياً مما ولد

(1) فدعم محمد علي, النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأسرة العراقية, بحث منشور, مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية , المجلد 47,عدد2,2020, ص524.

لديهم تأثيرات نفسية عميقة وهذا ما أكد عليه علماء النفس من أن الأحداث المؤلمة التي تعرض لها الأفراد تبقى عالقة في مخيلتهم, حيث تتحول هذه إلى أمراض نفسية تحتاج للمساعدة والعلاج[1].

أن المجتمع العراقية وخاصة الأطفال التلاميذ تعرضوا إلى الكثير من المشاهد المرعبة كالقتل والتفجير والانتهاك والتهديد والخطف وقصف المدارس وهذه كلها ولدت اضطرابات نفسية مثل القلق والكواليس والوسوسة، وضغوط نفسية واضطرابات وهذا كله كان له تأثير واضح على التلاميذ خاصة الأطفال.

أن الصدمات النفسية التي تعرض لها العراقيين ولاسيما التلاميذ تعد من أكثر الأثار السلبية للحروب والصراعات والنزاعات المسلحة وما يصاحبها من إرهاب وقلق نفسي وتكريس لعنف والتسلط في سلوكياتهم والاكتئاب الشديد من المشكلات النفسية والعصبية التي تتطور أثارها الى ما بعد الصدمة الأمر الذي يتطلب التحرك السريع على مستوى الحكومة والمنظمات للعمل الجاد في التخفيف من حدة تلك الأثار وإعادة تأهيل التلاميذ وادماجهم في المجتمع ضمن دورات وحملات وبرامج نفسية وتوعوية وعلمية وثقافية تجعل منهم أعضاء منتجين وايجابين في المجتمع.

أن للصدمات والتوترات اثاراً نفسية حادة تتمثل في اضطراب ادراك التلاميذ وعدم استقرار الذات لديهم وبالتالي انهيار ثقتهم بأنفسهم وبالأخرين وتدني مستواهم التعليمي وضعف ذاكرتهم واصابتها بالتشتت ليصبحوا أكثر عرضة للمرض النفسي والعقلي، كما أن تلك الضغوط تتفاقم بمرور الوقت ما تجعل التلاميذ عرضة للأكتاب[2].

أن أغلب التلاميذ الناجين منقبضة عناصر تنظيم داعش تعرضوا لاضطرابات نفسية وعصبية وعانوا من الاكتئاب وبمرور الوقت ستزداد معاناتهم وتحدياتهم ويتحولون بالتأكيد الى مصادر للمشكلات ما لم تتدخل الحكومة والمنظمات لرعايتهم والتخفيف من معاناتهم من هول تلك المواقف ليتجاوزن الازمة والمحنة بالشكل الصحيح , وذلك من خلال التغلب على عناصر الاضطراب والقلق من مخيلتهم مثل حالات القتل والاحتجاز والخطف والتشريد وإهانة كرامتهم الإنسانية عندما قام عناصر تنظيم داعش باحتجازهم واستخدامهم دروع بشرية وتجنيدهم بين صفوف مقاتليه.

واجه وما زال يواجه معظم سكان العراق تعرضاً متواتراً لضغوط وخسائر وصدمات خطيرة سواء نتيجة انعدام الأمن أو الاعتقال التعسفي أو التعذيب أو الهجمات والاستهداف العشوائي أو الغارات الجوية وبالتالي للنزاع الدائر في العراق بسبب تنظيم داعش والذي كان معظم ضحاياه من الأطفال التلاميذ، كما ان قضايا الصحة النفسية في العراق تتعرض لإهمال كبير من قبل الحكومة العراقية والمجتمع الدولي.

() [1]فدعم محمد علي, مرجع سابق, ص524.

([2]) العامري, علي محسن ياس, الضغوط النفسية لدى النازحين, بحث منشور, مجلة كلية التربية الأساسية , الجامعة المستنصرية – كلية التربية الأساسية, المجلد 22, العدد96, 2018, 816.

أن انعكاسات النزوح والتشريد وما تولد عنها من تحديات وتوترات عصبية صاحب التلاميذ ضحايا جرائم تنظيم داعش وتفاقم الازمات والخوف من فقدان مقاعدهم الدراسية وضياع المستقبل وصعوبة تأمين التحاقهم بالدراسة مجدداً أدت الى اصابتهم بالأزمات النفسية الخانقة والحادة.

أن ما تعرض له الافراد من نزاعات وصراعات مسلحة كان له تأثير واضح على الأسر لمعاناتهم من النزوح والتهجير القسري وفقدان ممتلكاتهم مما اصابهم اضطراب نفسي.

حتماً يكون للصدمات أثار طويلة الأمد، كما ان الصدمات في سن الطفولة المبكرة قد تخلف أثراً ضاراً دائماً على نفسية الشخص وتؤثر الصدمات ايضاً على الحالة الجسدية ولها أثر سلبي تراكمي على العديد من النتائج الاجتماعية والتربوية وهي تزيد احتمال الموت المبكر وتعطل المسارات التعليمية.

أن ابرز مظاهر الانتهاكات النفسية والاجتماعية التي تعرض لها الاشخاص في العراق على أثر الحروب والنزاعات والصراعات المتتالية انعكست على واقع التعليم أذ أن الوضع الأمني المتدهور وما صاحبه من تفجيرات وعمليات عسكرية رسم صورة وخيمة للواقع التعليمي وبكل مراحله أنه مع انتهاء كل حرب أو نزاع وصراع مسلح تنفتح أبواب الجحيم جديدة يعيشها الناجون من قبضة التنظيمات الإرهابية والاجرامية كتنظيم داعش الإرهابي بسبب الجروح العميقة في نفوسهم واجسادهم وارواحهم التي لا يمكن التخلص منها بسهولة, حيث يبقى في مخيلتهم أصوات الانفجارات واصوات الجرحى وصور أشلاء الجرحى والجثث المتناثرة التي تعد من اقوى الصدمات التي لها تبعات نفسية قاسية تعكر عليهم حياتهم اليومية وتقض مضاجعهم ليلاً.

أن أبرز ما وظفه تنظيم داعش الإجرامي لتحقيق أهدافه واستراتيجيته هو الحرب النفسية، فبات اغلب الافراد الذين عاشوا تحت سيطرة تنظيم داعش يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، والفئات الشابة هم أكثر عرضة للعنف والاضطرابات النفسية والعواقب الوخيمة في رفاهتهم النفسية.

وبالتالي نؤكد الأثر الضار للنزاع المسلح على نفسية التلاميذ ومن ثم انعكاسه سلباً على التحصيل العلمي، أذ ان النزاعات في العراق ولدت حالات نفسية لدى التلاميذ أدت الى تدني مستواهم العلمي وباتوا أكثر عرضة للانقطاع تن الدراسة وعدم استكمال تعليمهم.

الفرع الثاني: الأثار الاجتماعية

أين ما تقع النزاعات المسلحة تخلف اثاراً مؤلمة وجروحاً عميقة لا يمحيها الزمن، وأن الأفراد من ابرز المتضررين من النزاعات والصراعات المسلحة الأمر الذي ساهم في التفكك الاسري وتغيرات ثقافية، وان هذه الاثار قد تكون اثاراً مباشرة أو غير مباشرة[1].

(1) فدعم محمد علي, النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأسرة العراقية, بحث منشور, مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية , المجلد 47,عدد2,2020, ص524.

النزاعات والصراعات المسلحة أين ما تنشب تترك أثاراً سلبية كبيرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأن جسامة تلك الأثار تختلف من بلد لأخر وهذا يتبع نظامه السياسي الداخلي وطبيعة المجتمع وما يحمله من مبادئ وقيم وأعراف ومن تلك الأثار التي وقعت على المجتمع العراقي بصورة عامة ومجتمع الدراسة بصورة خاصة نتيجة النزاعات المسلحة وخاصة النزاع مع تنظيم داعش في سنة 2014 هي الأثار الاجتماعية.

أن من أكثر الأثار السلبية التي نجمت عن الحروب والنزاعات المسلحة في العراق هي أثار اجتماعية ترجع إلى المجتمع والأسرة التي تكون سبب في تلكؤ دراسة الأطفال وتعطيل المدارس والمعاهد والكليات عن الدراسة لمدة طويلة مع قطع اغلب الطرق بين المحافظات بل وحتى في المدينة الواحدة بسبب المعارك والهجمات الإرهابية وتهديم الأبنية والدور السكنية وتعرض الطلبة ولاسيما الصغار منهم لحالة من الاضطراب تجعلهم غير راغبين بالدراسة والتحصيل العلمي, نتيجة لهذه العوامل والأثار والمعطيات السلبية فقد جعلت الأطفال في عزلة عن عوائلهم مما أثر بشكل كبير في تحصيلهم العلمي واستمرارهم بالدراسة[1].

تعد هذه أهم الأثار الاجتماعية السلبية التي خلفتها الحروب والنزاعات والصراعات المسلحة على العراق وخاصة تنظيم داعش الإجرامي والتي ألقت بضلالها على المجتمع العراقي بأسره وخاصة على واقع الأطفال التلاميذ وهي تركة ثقيلة تحتاج إلى تضافر العديد من الجهود الحكومية والدولية حتى تعاد الأوضاع لشكلها الصحيح.

هنالك موضوع في غاية الأهمية وهو أن تنظيم داعش كان يعتمد بشكل أساسي على الحرب النفسية وأساليبها من دعاية وشائعات وعمليات غسيل الدماغ التي يسخرها ويوجهها للخصوم ولكل من يوجد في المناطق الخاضعة لسيطرته أو التي كان التنظيم يهدف إلى احكام سيطرته عليها، والهدف من نهج التنظيم للحرب النفسية هو لخفض عزيمة المقاتلين وإرهابهم. فتنظيم داعش كان يعتمد على التأثير النفسي أكثر من العمليات العسكرية حتى اننا وجدناه يسقط المدن واحدة تلو الأخرى نفسياً قبل سقوطها عسكرياً، فكان التنظيم بمجرد دخوله أطراف أي مدينة كان يتعمد الى القتل والتنكيل والاحتجاز وكذلك استهداف المدارس والكوادر التدريسية كل تلك الأعمال أثارة قلق الجميع والحقت اثاراً نفسية كبيرة بالتلاميذ لا يمكن أن يمحيها الزمن.

لقد أدت النزاعات والصراعات المسلحة في العراق إلى تلاشي القيم وانسلاخ الفرد عن مجتمعه ومواطنته وذلك على خلفية ظهور وبروز النعرات الطائفية والقومية, كل ذلك دفع إلى غياب الترابط الاجتماعي في المنطقة الواحدة وأهمها التقاليد القائمة على التسامح وتشيع التآلف والتأزر بين فئات الشعب, أذ أن تلك القيم تكاد تتلاشى بسبب الصراعات والنزاعات المسلحة التي شهدها العراق بعد الاحتلال الأمريكي

(1) حمزة عمار سليم وآخرون, الحرب العراقية الأمريكية وأثارها الاجتماعية على الأطفال في المجتمع العراقي 0 دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر المعلمين في المدارس الابتدائية لمركز مدينة الحلة), بحث منشور, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, جامعة بابل,2016, ص593.

في سنة 2003 ذلك الاحتلال الذي تسبب بشرخ كبير وخطير بين مكونات الشعب العراقي والمتمثل في سياسة الفرز الطائفي والقومي التي أسس لها الاحتلال وعززتها الأحزاب السياسية الفاشلة[1].

ولا يغيب عن البال من أن الازمات تلقي بضلالها على النواحي الاجتماعية لتقود الى احداث تغيرات في الأواصر والسلوك الاجتماعية اضافة الى تأثيرها على أساليب التوافق الاجتماعي وإعادة التأهيل والتكييف في المجتمعات التي شهدت انتكاسات امنية ونكبات كبيرة.

أن التعرض للنزاع والصراع يضعف بشكل عام الروابط الاجتماعية والتي تؤثر بشكل كبير على المسارات الدراسية وبكل مراحلها، فينخفض عدد الأطفال التلاميذ الذين يواصلون الدراسة لأن النزاع يتسبب بتفكك الأسرة وانحلال المجتمع وبالتالي غياب المتابعة وانقطاع التلاميذ عن المدرسة أو عدم التحاقهم بها، كما تنخفض السنوات التي يقضيها الأطفال في المدرسة ويزداد احتمال الرسوب وإعادة السنوات الدراسية، الأمر الذي يحد من النجاح والتقدم العلمي.

تجدر الإشارة إلى أن الصراعات والنزاعات المسلحة والتي تنامت في العراق بعد سنة 2003 أدت إلى الحاق أثار اجتماعية متنوعة في العراق, أذ أدت تلك الاحداث الأليمة التي شهدها العراق في بدية سنة 2014 إلى انتشار ظاهرة التسول والتحرش وهي ظاهرة تكاد أن تكون غريبة على المجتمع العراقي, أذ كان للمعارك التي شنها تنظيم داعش على عدد من المحافظات العراقية الأثر السلبي في بروز ظواهر سلبية عديدة خاصة بين الأطفال ممن هم التلاميذ, ومن بينها ظاهرة التسول, أذ أن تدهور الوضع الأمني وتوقف الدراسية لفترة طويلة دفع الأطفال التلاميذ الى التسول في الأماكن العامة والطرقات, وعادة ما يقوم بمهنة التسول الأطفال ممن تتراوح أعمارهم من (6-16) سنة, حيث أن الجميع يعلم من أن جرائم تنظيم داعش نتج عنها نزوح وتشريد لآلاف المدنيين من مناطقهم ليفقدوا عملهم ودراستهم ليتولد عن هذه الجرائم جرائم أخرى من بينها ممارسة التسول: تلك الأفعال التي يقوم بها أطفال غالبيتهم تركوا الدراسة قاصدين عطف المكرمين بهدف جني قدر من المال لسد رمقهم.

كما أن فعل التسول ينتج عنه جرائم أخرى تهدد تماسك وترابط المجتمع منها استغلال الأطفال المتسولين من قبل ضعاف النفوس لأغراض الاتجار بالبشر ولأغراض جنسية، أذ عادة ما يستسلم أولئك الأطفال للأغراض الجنسية وللخطف ومن ثم المتاجرة بهم أما بسبب العوز أو بسبب وضعهم وعيشهم في مجتمع متفكك بات غالبيته بشر من دون رحمة ومن دون ضمير فضلاً عن قيام عدد من الشبكات الاجرامية المنظمة من استغلال عدد من النازحين في عمليات التسول واتخاذ تلك الأفعال المشينة مهنة لهم[2].

المطلب الثاني: الأثار الأمنية والأثار الجسدية

([1]) الراوي جنان شكري, الأثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحرب على العراق للفترة من 1980-2015, بحث منشور,مجلة العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية , جامعة عين شمس,المجلد الخامس والأربعون, الجزء الثاني,2019, ص385.

([2]) مروج مظهر عباس, الإرهاب والنزوح الداخلي في العراق – دراسة ميدانية في محافظة بغداد, بحث منشور, مجلة كلية التربية للبنات – جامعة بغداد, 2019, ص20.

في الواقع يمثل النزاع المسلح بحد ذاته انتهاكاً جوهرياً لحوق الإنسان بما فيها حق التعليم, حيث يؤدي إلى الحاق اضرار جسيمة بكل نواحي الحياة وكما يؤدي الى تقويض المنظومة التعليمية وحرمان الألاف من الأفراد من الالتحاق بالتعليم, أذ يتناول هذا المطلب التأثيرات المتعددة للنزاع المسلح في العراق والتركيز على الاحداث الأخيرة التي اندلعت في سنة 2014 وما خلفته من أضرار كبيرة تولد عنها اثار مدمرة, ولأهمية هذا الموضوع فقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين: نتناول في الفرع الأول الاثار الأمنية, بينما نتناول في الفرع الثاني الأثار الجسدية.

الفرع الأول: الأثار الأمنية

في السنوات الماضية شهد العراق بصورة متزايدة تعرض الأطفال التلاميذ للتجنيد والاستغلال على يد التنظيمات الإرهابية والاجرامية, أذ أن الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والاجرامية هم ضحايا للعنف على مستويات متعددة فعادة ما يتعرض الأطفال بصورة عامة والتلاميذ بصورة خاصة الى لعنف شديد اثناء التحاقهم وارتباطهم بتلك الجماعات السيئة ويشمل ذلك الأثر أساليب التجنيد والاسترقاق والعبودية والاستغلال الجنسي وتلقين العقائد وأن تجنيد الأطفال واستغلالهم في الجماعات المسلحة يمثل شكل خطير من اشكال العنف ضد الأطفال[1].

كانت وما زالت ظاهرة تجنيد الأطفال وبمختلف مستوياتهم العلمية بين صفوف التنظيمات الإرهابية والاجرامية المسلحة قائمة وفي تزايد مستمر ولا وازع قانوني ولا أخلاقي يردعها ويوقفها.

أن ظاهرة انعدام الأمن واستغلال وتجنيد الأطفال وزجهم في المعارك الضارية ليست بجديدة على البشرية بل نجد انه وعلى مر التاريخ يتم استغلال الاطفال وتجنيدهم في صفوف المقاتلين لدعم المجهود الحربي وزيادة زخم المعركة، والظاهر للأعيان أن الأطفال التلاميذ الذين فقدوا مدارسهم بسبب النزاعات المسلحة هم الأكثر تضرراً بأثار الحرب والنزاعات المسلحة وأن ما جرى من تجنيد للأطفال التلاميذ واستغلالهم من قبل عناصر تنظيم داعش وزجهم في الصفوف الامامية في ساحات القتال هو خير شاهد على ذلك.

عادة ما تقف وراء تخلف الأطفال من الدراسة وتجنيدهم في صفوف الجماعات المسلحة عدة أسباب فقد تكون نتيجة للأسباب والظروف الأمنية والاقتصادية الهشة التي تحيط بالطالب وأسرته ومجتمعه, أذ قد يكون الطفل يعيش في منطقة خاضعة لسيطرة التنظيمات المسلحة ما تجبره أو ترغبه بالانضمام لها والعمل معها وتنفيذ مشروعها, أذ أن تجنيد وتسليح الأطفال يكون بالترهيب والترغيب فتلك التنظيمات الاجرامية لا تأخذ في اهتمامها الجوانب الإنسانية وما تلزم به الاتفاقيات الأممية ولا القوانين الدولية التي ترفض اشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والانتماء والولاء لتلك التنظيمات الاجرامية[2].

() [1]تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة, دليل بشأن الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة, فينا, 2018, ص2.

([2]) هورمي حسو, الطفولة المفقودة – داعش والابادة الجماعية للايزيدين, مرجع سابق, ص8.

أن الهدف الأساسي من قيام التنظيمات المسلحة ومن بينها تنظيم داعش الإرهابي على استغلال الأطفال المحرومين من الدراسة وتجنيدهم بين صفوف مقاتليه هو لتهيئة جيل ثان يحمل أفكار التنظيم ويعمل على توسعه داخلياً ودولياً, أذ يستغل تنظيم داعش الأطفال ممن حرموا من الدراسة وبقوا في المناطق التي يسيطر عليها وتجنيدهم بين صفوف مقاتليه والموالين له فهو يعمد الى تهيئة جيل مثالي وقوي يؤمن بفكره ومعتقدات الخلافة ومدرب جيداً لفنون القتال ومستعد حتى النهاية الى القتال والتمدد وتمكين الخلافة أو القتل والدمار, ذلك الجيل الذي حرم من العلم والثقافة واعتاد على الظلم والعنف والقسوة التي ترسخت في فكره من خلال دراسته للمناهج والدينية والتدريبية والنفسية.

بات واضحاً من أن النزاعات المسلحة التي حدثت في العراق منذ بداية سنة 2014 كانت سبب مباشر في حرمان التلاميذ من اكمال دراستهم وان تلك النزاعات سببت عدد من الاثار السلبية على التلاميذ ومن بينها انهم باتوا فئة ضعيفة استغلت بسهولة من قبل تنظيم داعش وتجنيدهم بين صفوف مقاتليه، أذ عمد التنظيم إلى ابراز دور الأطفال في دعاياته الإعلامية من خلال انتاجه أفلام قصيرة لأطفال صغار حرموا من الدراسة في المدارس الحكومية والتحقوا بركب التنظيم وهم يتدربون على حركات وفنون قتالية قاسية ووحشية واسلحة متطورة وفتاكة.

عادة ما يحتاج الأطفال الى الرعاية والحماية الكاملة التي يؤمنها العيش داخل أسرتهم ومحيطهم ومجتمعهم، أذ انه عندما ينفصل الأطفال عن عائلاتهم يباتون أكثر عرضة لأشد المخاطر والأثار مثل الاستغلال والتجنيد في صفوف التنظيمات الإرهابية والاجرامية.

الفرع الثاني: الاثار الجسدية

أن الظاهر للعيان هو أن الأطفال طلبة الدارس هم الأكثر عرضة وتضرر أَمن الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة في جميع البلدان وخاصة في العراق الذي بات يفتقد للأمن وأن ما تعرض له التلاميذ الأطفال من اضرار بلغت اثارها اكثر جسامة من قبل عناصر تنظيم داعش هو خير شاهد على ذلك، أذ اقدم التنظيم المتطرف على قتل وتعذيب واعتقال الأطفال وحرمان هممن ابسط الحقوق ومقومات الحياة فظلاً عن تجنيدهم بين صفوف مقاتليه، كما ان انتهاكات حقوق الطفل العرقي مستمرة وباتت ترتكب بصورة وحشية[1].

تتسبب الحروب والنزاعات والصراعات المسلحة بحدوث إصابات جسدية بين الأفراد المدنيين والتي غالباً ما تكون إصابات خطيرة نتيجتها إعاقة جسدية بليغة. وأن تلك الإصابات الجسدية عادة ما تستهدف التلاميذ سواء أثناء تواجدهم في المدارس أو في مناطق سكنهم أو في الطريق أثناء التنقل من المنزل الى المدرسة أو العكس، أذ عادة ما تعمد التنظيمات الإرهابية الى قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين مستهدفة التجمعات بهدف إشاعة الذعر والخوف بين العامة مما يجعلها تلجأ الى استهداف تلك الفئة مسببة أصابتها إصابات بليغة مما يلحق بها اثار جسدية قد تسبب إعاقة دائمية.

(1)هورمي حسو, داعش وتجنيد الأطفال الايزيديين, ط1, العراق, ربيل,مطبعة روز هلات, 2019, ص17.

استمر تدهور حالة حقوق الانسان في العراق وارتكب تنظيم داعش والجماعات المسلحة جرائم وانتهاكات لحقوق الانسان منها ما طالت أرواح وسلامة الأشخاص[1].

شهد ملف حقوق الانسان في بلد العراق حالة من التدهور والتراجع الملحوظ بسبب العجز الأمني الذي عصف بالبلاد منذ الغزو الأمريكي واحتلاله في سنة 2003 , حيث بات العراقيون يعيشون حياة قاسية فحقوقهم تنتهك يومياً ويعود سبب ذلك الى السياسات الخاطئة التي تطبق في العراق والتي اشاعت الفساد في كل مفاصل الدولة وسمحت للانتهاكات ان تستمر وتتعاظم مما أتاح المجال امام التنظيمات المسلحة من أن تبرز وتسيطر وتمسك بزمام الأمور الامر الذي جعل الافراد العراقيون بما فيهم التلاميذ والمعلمين يتعرضون الى انتهاكات مروعة لحقوق الانسان, وهي باتت تتكاثر بشكل سريع ومريب بسبب غياب دور السلطة التي تحاسب مرتكبيها, حيث تسود حالات الإفلات من العقاب فتستمر الانتهاكات والاستهدافات العشوائية التي راح ضحيتها الآلاف من التلاميذ ولحق بهم اثاراً جسدية كانت مانع من استمرارهم في الدراسة.

كما أنه وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق اندلع العنف والإرهاب على نحو لم يسبق له مثيل ليحصد أرواح وسلامة مئات الالاف من الافراد ومن بينهم الطلاب ومن جميع الطوائف والقوميات[2].

حتماً فانه تكون عواقب النزاعات والصراعات المسلحة وخيمة وهائلة وكارثية وقد تتراوح بين الموت والاصابة التي تكون في الغالب إصابة بليغة تغير حياة الافراد وتعيقهم عن مواصلة أعمالهم اليومية ودراستهم. أذ أن النزاعات والصراعات المسلحة لم يتوقف أثرها عند الأطراف المتخاصمة وانما يمتد ذلك الأثر السلبي ليطال المدنيين الأبرياء والذين يكون معظمهم من التلاميذ, حيث تؤثر تلك النزاعات بشكل مباشر على الافراد فبعد سنوات من النزاع المسلح مع تنظيم داعش اصبح العراق مثالاً على الدمار وعدد الإصابات التي الحقتها الهجمات العشوائية أو المستهدفة التي تقتل وتجرح الافراد ومن بينهم التلاميذ.

عانى الكثير من الأفراد المدنيين الذين عاشوا في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش في العراق من حشية اعمال العنف التي يتم ارتكابهم بحقهم من قبل عناصر التنظيم تحت مسمى عقوبات الحدود الجسدية على أساس تفسير هذه المجموعة لقوانين الشريعة الإسلامية تفسيراً متطرفاً ويمتد التعذيب الجسدي لقطع اليد أو أصابع اليد بسبب مخالفات لا ترقى الى الجرائم كتدخين السكائر وكما يصف ضحايا تنظيم داعش كيف تعرضوا لنظام وحشي يقوم على مبدأ يقول أنت مذنب حتى تثبت برائتك, كما ويعتمد التنظيم التشهير في

(1) تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2015-2016, حالة حقوق الانسان في العالم, ط1,2016, ص220.
(2)شعبان عبد الحسين, جدل الهويات في العراق – الدولة والمواطنة, ط1, 2010, الدار العربية للعلوم ناشرون, ص32.

فرض العقوبة فعادة ما يفرض العقوبة ويطبقها في الأماكن العامة وفي الاحتفالات في محاولة منه لمنع من قد يعارض أوامره وعقيدته ونشر الرعب بين فئات السكان ومن بينهم الطلاب والمدرسين والمعلمين[1].

أن الظروف الصعبة وغير المستمرة في عدد من المدن والمناطق التي تشهد نزاعات مسلحة عادة ما تهدد سلامة المدنيين ففي العراق تعرض الالاف من التلاميذ لإصابات كانت اكثرها إصابات بليغة نتيجة الصراع الدائر بين تنظيم داعش الإرهابي من جهة والحكومة العراقية وقوات التحالف المساندة لها من جهة أخرى وأن تلك الإصابات معظمها كانت إصابات بليغة تسببت بإحداث عاهات مستديمة في التلاميذ ومنها فقد البصر أو فقدان الايدي مما حال دون مواصلتهم للدراسة وبتوا ضحايا تلك النزاعات والصراعات الاجرامية التي ما أوردت للبلد الا الخراب والدمار.

ترى الباحثة أنه يمكن لهذه الاثار ولغيرها منفردة أو مجتمعة أن تعطل العملية التعليمية وفقدان حق التعليم أو انها قد تقلل الى حد كبير من وجود بيئة تعليمية تشجع التعافي المستدام بعد انعدام الامن وبروز وسيطرة التنظيمات والشبكات المسلحة كما انها تؤثر بشكل كبير ومباشر على قدرة المجتمع على الوعي بالحاجة الى حماية حقوق الانسان وضماناتها.

الخاتمة:

يتأثر التعليم في دولة العراق بشكل سلبي وخطير في ظل استمرار الانتهاكات والصراعات والنزاعات المسلحة وسياسة الانتقام والعقاب الجماعي التي تنتهجها التنظيمات والمجاميع المسلحة بحق مكونات واقليات عراقية معينة تلك الانتهاكات التي تشكل مخالفة صريحة لأحكام القوانين الدولية والقوانين الوطنية.

تتسبب الأثار الكارثية للصراعات والنزاعات المسلحة والاعمال الانتقامية على المسيرة التعليمية بشكل عام وعلى الطلبة على وجه الخصوص، ما يفقده القدرة على اكمال مسيرته العلمية وتحقيق أهدافه وأغراضه الهادفة إلى الانماء الكامل للشخصية الإنسانية وتنمية وتطوير المجتمع ويرجع ذلك بشكل أساسي لسياسة النزاعات والصراعات وعدم الاستقرار التي أثرت سلباً وبشكل مباشر على استمرار الطلبة بالدراسة وانخفاض قدرة المؤسسات التعليمية.

تسبب عدم الاستقرار الأمني في العراق وانشغال الحكومة بالأمور الأمنية والتركيز في تمويل الوزارات والهيئات الأمنية في انخفاض تمويل المؤسسات التعليمية بصورة كبيرة مما باتت تنذر بخطر كبير محدق, فعلى السبيل الداخلي لم تتمكن الدولة من إعادة بناء وترميم المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية التي تدمرت نتيجة الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة الامر الذي أثر سلباً على استقبال الطلبة واكمال مسيرتهم العلمية كما أثر بشكل مباشر على جودة التعليم ويحول بين مؤسسات التعليم وقدرتها على تأدية واجباتها بالشكل الصحيح المرجو سيما تنمية المجتمع وتطويره.

(1) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية, حكم الرعب : الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا, ص6.

في السياق ذاته وما يعطي دلالة واضحة على الواقع المزرى والمتدني للتعليم في العراق بسبب الصراعات والنزاعات المسلحة هو عدم تمكن الطلبة من الالتحاق أو الاستمرار في دراستهم بل وحتى عدم القدرة على بناء إعادة اعمار ما دمر بسبب العمليات الإرهابية والعسكرية خلال السنوات الأخيرة التي شهدها العراق.

كذلك تؤثر النزاعات والصراعات المسلحة على البحث العلمي نظراً لعدم القدرة على رفد المكتبات باحتياجاتهم من المصادر والمراجع العلمية والحديثة منها على وجه الخصوص.

من زاوية أخرى وفي سياق تداعيات النزاعات والصراعات المسلحة في العراق فإنه لا زال هنالك ما لا يقل عن الالاف من الطلبة لا يستطيعون الالتحاق بمدارسهم كونهم نزحوا من مناطقهم الى مناطق أخرى تفتقر الى المؤسسات التعليمية أو لاختلاف اللغة أو كونهم باتوا المعيلين الوحيدون لعوائلهم بعد أن فقد من كان يعول بهم أثر النزاعات والصراعات المسلحة.

ان تداعيات الصراعات والنزاعات المسلحة وانعكاساته على العملية التربوية والتعليمية تهدد بشكل كبير ومخيف محتوى التعليم نفسه وبالتالي الأهداف المتوخاة والتي يكمن في جوهرها تنمية وتطوير المجتمع وزيارة المعرفة. بل تدفع الصراعات والنزاعات الداخلية باتجاه تخلف المجتمع وتراجع ثقافته.

كما يأتي حق التعليم في طليعة الحقوق الأساسية للإنسان، لما له من دور كبير في بناء وتنمية القدرات الذهنية والفكرية الإبداعية للإنسان وتحسين كفاءته واداءه العلمي والمعرفي. فهو حق دعت اليه وناصرته سائر الأفكار المتحررة والشرائع عبر التاريخ وهو من الحقوق المتلازمة للإنسان التي نصت عليه وأكدته المواثيق الدولية المعنية بإقرار وبحماية حقوق الانسان بدء من الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

لم يسلم التعليم في العراق من هيمنة عناصر تنظيم داعش الإجرامي، حيث عملت عناصر التنظيم على تغيب التعليم الحكومي في المناطق التي سيطرة عليها وابدلت ذلك بتعليم متشدد ومتطرف بهدف اعداد جيل جديد لغته القتل وسلاحه الجهل بدل العلم، وهو بهذه التوجهات والتوجيهات المضادة يعمل على هدم الركيزة الأساسية للمجتمع وبناء الأمة وهم الأطفال وضرب الهوية الوطنية وبناء جيل متشدد ناشئ على العنف والكراهية يهدد القيم الإنسانية والمدنية.

بعد الانتهاء من هذه الدراسة فأنه يمكن للباحثة أن تبين ادناه أهم ما توصلت اليه من نتائج وما تقترحه من توصيات تسهم بشكل كبير في التصدي للتحديات التي تواجه المجال التعليمي في فترة النزاعات المسلحة وما يلحق به من أثار مدمرة وبالشكل الآتي:

النتائج:

1- أن الإطار القانوني في إقرار حق التعليم وحمايته يستند الى القوانين والصكوك الدولية والوطنية.
2- أن حق التعليم يعد من أهم الحقوق الأساسية للإنسان التي اقرتها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية وأكدت على الزاميته ومجانيته في مراحل محددة.

3- تعد النزاعات والصراعات المسلحة التي شهدها العراق للفترة من سنة 2014 – 2020 ذات تأثير سلبي كبير على الواقع التعليمي وبكل مراحله.

4- أن الظروف الاستثنائية التي تتمثل بفقدان الامن ونشوب النزاعات والصراعات المسلحة التي تمر بها الدول لا يمكن ان تكون مبرراً لمنع الانتفاع من هذا الحق بل يستلزم ان يمكن الجميع من الحصول على هذا الحق مهما كانت الظروف.

5- أن تقدم الدول لا يقاس بتطور اقتصادها فقط بل كذلك بمستوى المنظومة التعليمية وبمخرجات التعليم وجودته وكذلك بتطور الأبحاث العلمية.

6- يعد تحقيق جودة التعليم من أهم الأهداف التي تسعى دولة العراق والدول الأخرى لتحقيقها من أجل اللحاق بالركب الحضاري.

7- ما زال يعاني التعليم الأساسي بكافة مراحله (رياض الأطفال – التعليم الابتدائي- التعليم الثانوي – التعليم العالي) في الدولة العراقية من تدني مستوياته بالكم والنوع وتراجع جودة مخرجاته وقصور حاد في عناصر بنيته التحتية المختلفة.

8- لقد انتشر الفساد العلمي في الدولة العراقية بشكل سريع ومخيف بعد سنة 2003 كما انه اتخذ عدة اشكال منها السرقات العلمية وعدم الرصانة وبيع أبحاث جاهزة من مكاتب تجارية وسماسرة مما أثر على المنظومة التعليمية من حيث النوعية وجعل العراق في المراتب الدنيا من الترتيب العالمي.

9- ان الانتشار غير المسبوق للمؤسسات التعليمية الاهلية وغير المعتمدة لبيع الشهادات ومنح القاب ومراتب علمية غير مستحقة في العراق بات يهدد المنظومة التعليمية.

10- حصول ازمة حقيقية في منظومة التعليم في العراق نتيجة هجرة الكفاءات.

11- أن اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 أفردت حزمة من الحقوق المعنية بالإنسان والتي ينبغي على الدول ان تضمن تمتع جميع الأطفال بها ومن بينها حق التعليم وتعد تلك الاتفاقية بما تضمنته من احكام ومبادئ أساسية ومواد قانونية عنت بفئة من البشر هم الأطفال بمثابة انجاز غير مسبوق وفريد للجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال الاهتمام والعناية بتكريس وكفالة حقوق الانسان.

12- الى جانب الحكومات المحلية للدول فان المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة اليونسكو تساهم في تدريب المعلمين والإداريين مهنياً وعلى أحدث البرامج والتقنيات والاتصالات والمعلومات.

13- أن للرقابة الإدارية ورقابة الرأي العام على المؤسسات التعليمية دور مهم وفعال لضمان حسن سير العملية التعليمية.

التوصيات: لكي تؤدي الحكومة العراقية دورها الحقيقي الكامل في توفير الحماية الكافية لحق التعليم ولضمان تذليل العقبات التي تحول دون التمتع بهذا الحق نقترح الآتي:

1- لابد من قيام الحكومة ببناء قدرات معلمي ومدرسي المدارس وصقل مهاراتهم التعليمية واشراكهم في دورات وبرامج تأهيلية لرفع مستواهم الأكاديمي.
2- الحرص على أهمية التعليم من خلال نوعية مضمون المناهج التدريسية مدى قدرتها على تقديم المنفعة العلمية والمهنية لحاضر ومستقبل الطلبة.
3- توعية المواطنين بضرورة حث أبنائهم على مواصلة الدراسة.
4- نوصي بان يكون لجميع المنظمات التي تعني بحماية حقوق الانسان وحق التعليم على وجه الخصوص أن يكون لها حضور فعلي ودور بارز في رصد المخالفات والانتهاكات لهذا الحق وان يكون لها موقف حقيقي من تلك المخالفات مما يعكس ضمانة حقيقية لهدا الحق.
5- التأكيد على ضرورة إلزام المشرع العراقي بمراعاة المعايير الدستورية الدولية والإقليمية في تنظيم حق التعليم وعدم فرض قيود تعسفية تؤدي الى مصادرة أصل هذا الحق الأساسي.
6- العمل على وضع خطط تطويرية وتقويمية لأداء المؤسسات التعليمية وتحسين مستواها.
7- نأمل من الحكومة العراقية اعتماد سياسات وقواعد تنظيمية خاصة بالكوادر التعليمية وامتلاكهم للمؤهلات والقدرات اللازمة التي تمكنهم إدارة تلك المناهج بكفاءة وفاعلية.
8- العمل على تقيم العملية التربوية بشكل دوري واعتماد النتائج واعتبارها جزء لا يتجزأ من المنظومة التربوية.
9- ضرورة قيام الوزارات والمؤسسات التربوية والتعليمية بوضع خطة كاملة ومتكاملة لتطوير كل جوانب المناهج لتربوية.
10- ضرورة إعادة الاعتبار للكوادر التعليمية باعتبارها الفاعل الرئيسي في منظومة التقويم والإصلاح التربوي.
11- ضرورة وضع الية وحلول آنية لمعالجة هجرة أصحاب الكفاءات ووضع قاعدة بيانات للكفاءات المقيمين في دول أخرى وتهيئة بيئة ملائمة لهم للاستقرار في العراق.
12- ضرورة إلزام الوزارة التعليمية للتصدي للمؤسسات الوهمية ولظاهرة بيع الشهادات المزورة من خلال سن قوانين صارمة تدين وتعاقب الافراد المسيئين.
13- نشر الوعي الثقافي والقانوني وتعريف المواطن العراقي بأهمية ممارسة حقه وحق اطفاله بالتعليم.

المصادر والمراجع

(1) احمد عبد العزيز, **مسببات تنامي جرائم الخطف وآثارها على المجتمع العراقي** – دراسة وصفية تحليلية, بحث منشور, مجلة اداب الرافدين, العدد (4/47), 2007, .

(2) الدكتور الأخضر عزي والدكتورة نادية الابراهيمي, **تحليل الدور الفعال للجامعة في تحقيق التنمية المستديمة** – إشارة الى الحالة الجزائرية, بحث منشور, مركزجيل البحث العلمي , العام السابع, العدد 25, 2019

(3) الأمين عدنان, الوثيقة الرئيسية – **التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في أفق 2021: الرؤية والتوجهات**, تقرير منشور من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الأسكو, 2021.

(4) إسماعيل محمد صادق، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1, القاهرة,2014.

(5) احمد علي وجدان, **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة**, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر3 – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسيير, 2010.

(6) الالوسي جمال حسين, **أهداف التعليم الابتدائي**, بحث منشور, مجلة المعلم الجديد,مجلد 1, عدد33,1970.

(7) أمين فريد علي وآخرون,**التعليم والتهذيب في المؤسسات العقابية**, بحث مقدم لرئاسة الجامعة المستنصرية – كلية الاداب, 2010.

(8) البكوش الطيب, **حقوق الانسان في المؤسسة التعليمية العربية – اشكالياتها وافاق تطويرها**, المعهد العربي لحقوق الانسان, تونس, 2000.

(9) بوديسة بشرى, **جريمة اختطاف الأشخاص في ظل القانون** رقم 15-20, رسالة ماجستير, جامعة العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم القانون العام,2022.

(10) البريكي آمنه مسعود عبد السلام, **تأثيث التعليم في اطار التربية الإسلامية بين الواقع والتطوير**, بحث منشور, مجلة كليات التربية, العدد التاسع عشر, 2020.

(11) بلقاسم عياشي وآخرون, **تداعيات النزاع على التنمية البشرية من الطفولة الى سن الرشد**, مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن اللإسكوا, بيروت, لبنان, 2018.

(12) بلاسخارت, **تقرير صادر عن بعثة اللأمم المتحدة لمساعدة العراق- مكتب مفوضية اللأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان** , بغداد,2020.

(13) البقعاوي صالحبن سليمان, **المبادئ والاهداف المتعلقة بحقوق الطفل المدرسية كما جاء في وثيقة اليونيسيف** – دراسة نقدية في ضوء التربية الإسلامية, بحث منشور, مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية,

(14) بتول عبد الجبار حسين التميمي، **الضمانات الدستورية لحق التعليم في العراق – دراسة مقارنة،** أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق، العراق, 2015.

(15) بشيري نوارة, **حق الطفل في التعليم في التشريع الجزائري**, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, 2018.

(16) جاسم فراس نعيم**, حق التعليم في العراق بين الحماية والانتهاك وفق احكام القانون الدولي لحقوق الانسان**, بحث منشور, مجلة دراسات تربوية, العراق, العدد الواحد والاربعون, 2018.

(17) جاسم رقيب محمد وآخرون, **حماية حق الطفل في التعليم**, بحث منشور, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, جامعة الموصل – كلية الحقوق.

(18) الجبوري مروان عبدالله عبود, **حق التعليم في إطار دستور جمهورية العراق لعام 2005**, رسالة ماجستير, جامعة تكريت – كلية الحقوق, 2017.

(19) جاسم فراس نعيم, **حق التعليم في العراق بين الحماية والانتهاك وفق احكام القانون الدولي لحقوق الانسان**, بحث منشور, مجلة دراسات تربوية, العدد الواحد والاربعون, 2018.

(20) الجبوري إرادة زيدان وآخرون**, صورة منظمات الإغاثة لدى النازحين العراقيين**, بحث منشور, مجلة الباحث الإعلامي, العدد 41, ص202.

(21) حمزة عمار سليم وآخرون, **الحرب العراقية الأمريكية وأثارها الاجتماعية على الأطفال في المجتمع العراقي** , دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر المعلمين في المدارس الابتدائية لمركز مدينة الحلة, بحث منشور, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, جامعة بابل,2016.

(22) الحميري علاء خميس علوان, **تطور التعليم وأثره في الحياة الاجتماعية 1912- 1958**, بحث منشور, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, جامعة بابل, 2019,

(23) حيدر إبراهيم هريس, **حق التعليم وضماناته في ظل التشريعات الدولية**, بحث منشور, مجلة الجامعة العراقية, العدد(1/16.

(24) حطب زهير, **نحو تطبيق إلزامية التعليم على الأولاد غير الملتحقين بالمدرسة**, بحث منشور, المركز التربوي للبحوث والإنماء, بيروت.

(25) **الخطة الوطنية لحقوق الانسان,** دراسة مقدمة من قبل النائب ميشال موسى رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية, 2008.

(26) خالد مطهر العدواني, **الجودة الشاملة في التعليم**, بحث منشور.

(27) الخالدي عبير نجم عبدالله, **حقوق الطفل في ظل الازمات المجتمعية – الطفل العربي انموذجاً**, بحث منشور, مجلة البحوث التربوية والنفسية, العدد الثالث والثلاثون.

(28) الخفاجي انعام مهدي جابر، **حق الطفل في التعليم – دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية وبعض التشريعات العراقية المعاصرة**، بحث منشور، مجلة جامعة بابل، المجلد22, العدد2,2014.

(29) خلف علي محمد, **أثر القيود الواردة على حق المؤلف في تطوير التعليم عن بعد**, بحث منشور, مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية, العدد22,2020.

(30) خماس نبراس طه وآخرون, **ظاهرة النزوح في العاق دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى الى محافظة نيسان** انموذجا للعام 2016, بحث منشور,مجلة أبحاث الصرة للعلوم الإنسانية, العدد5,المجلد42,2017.

(31) دراسة حرب التجهيل – **دراسة ميدانية عن تأثير النزاع المسلح على الوصول للتعليم** في اليمن 2020-2021.

(32) الدكتور هريس حيدر إبراهيم، **حق التعليم وضماناته في ظل التشريعات الدولية**, بحث منشور, ملحق مجلة الجامعة العراقية, العدد 16/أ.

(33) دقوقي عبد العالي, **حكامة التدبير الجامعي والتخطيط الاستراتيجي في أفق تحقيق الجودة** – الجامعة المغربية نموذجا, بحث منشور, مركز جبل البحث العلمي, العام السابع, العدد25,2019.

(34) دويك جاب, **حماية حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون**, ص17, تقرير منشور على الرابط التالي https://www.unodc.org وتمت الزيارة بتاريخ 2023/8/18.

(35) الراوي جنان شكري, **الأثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الحرب على العراق** للفترة من 1980-2015, بحث منشور,مجلة العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية , جامعة عين شمس,المجلد الخامس والأربعون, الجزء الثاني,2019.

(36) رنا بخيت, **أسباب تدهور نظام التعليم في الدول العربية** – دراسة مقارنة بين لبنان وبعض الدول الأجنبية, بحث منشور, مركز جيل البحث العلمي, العدد 25, العام السابع, 2019.

(37) الزروق سمير يوسف الجيلاني, **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان**, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, كلية الحقوق, 2020.

(38) زقاوة أحمد, **محددات النجاح الدراسي – مقاربة سوسيو – سيكولوجية**, بحث منشور, مجلة دراسات نفسية وتربوية, العدد(12), 2014.

(39) الزهيري مازن علي احمد وآخرون, **سياسة الانفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق**, بحث منشور, مجلة كلية دجلة الجامعة, المجلد6,العدد2,2023.

(40) سامية خواثرة, **دور اليونيسيف في تعزيز نظم حماية الطفل السوري**,بحث منشور, جامعة بومرداس, الجزائر,2017.

(41) سرحان اياد طه, **مبادئ التعليم المبرمج في العملية التعليمية**, بحث منشور, ملحق مجلة الجامعة العراقية, العدد 2م15.

(42) السعيد إسلام محمد، **الحق في التعليم على ضوء القوانين والمواثيق الدولية والمحلية** – مبادرة تعليم الفتيات بمصر أنموذجا، بحث منشور، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.

(43) السعيد بلوم, **أساليب الرقابة ودورها في تقيم أداء المؤسسة الاقتصادية** – د\راسة ميدانية بمؤسسة المحركات والجرارات بالسونكوم, رسالة ماجستير, جامعة منتوري قسنطينة- كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية – قسم علم الاجتماع والديمغرافيا, الجزائر.

(44) سوادي عبد علي محمد، **حق التعليم في المعاهدات الدولية والدستور العراقي**، بحث منشور، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء- كلية الحقوق، السنة العاشرة، العدد الأول, 2018.

(45) سعيد حاتم غاب وآخرون,**حق تعليم الأطفال ذوي الإعاقة في القانون والمواثيق الدولية**, بحث منشور, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, جامعة كركوك, المجلد 10, العدد 39,2021.

(46) شعيتاني يوسف وآخرون, **الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها – النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية**, تقرير صادر عن منظمة اللأم المتحدة ,2015.

(47) شعبان عبد الحسين, **جدل الهويات في العراق- الدولة والمواطنة**, الدار العربية للعلوم ناشئون,بيروت, 2010 .

(48) شكري مرح طاهر, **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية** من وجهات نظر المديرين أنفسهم, أطروحة دكتوراه, جامعة النجاح الوطنية – كلية الدراسات العليا, فلسطين, 2016.

(49) شكري مرح طاهر, **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية** من وجهات نظر المديرين أنفسهم, رسالة ماجستير, جامعة النجاح الوطنية, فلسطين, 2016.

(50) شعبان عبد الحسين, **جدل الهويات في العراق – الدولة والمواطنة**, ط1, 2010, الدار العربية للعلوم ناشرون.

(51) شيعاوي وفاء وآخرون، **جريمة اختطاف الأطفال بالعنف في الجزائر**، بحث منشور، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيرزي وزو, العدد2,2019.

(51) شوشة خليل السيل خليل، **منظمة اليونسكو وجهودها المبذولة لتطوير التعليم قبل الجامعي في إندونيسيا**، بحث منشور، مجلة كلية التربية ببنها, العدد124, 2020.

(52) صلاح الدين بوجلال, **محاضرات في قانون حقوق الانسان**, جامعة سطيف2- كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق, 2013-2014.

(53) الصهيبه أحلام عزام سليمان, **الرقابة الإدارية لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية وعلاقتها بمقاومة التغيير التنظيمي لدى المعلمين في محافظة العاصمة عمان** من وجهة نظر مساعدي المديريين, رسالة ماجستير, جامعة لشرق الأوسط, عمان, 2019.

(54) الطائي سلوان حافظ, الرقابة الداخلية ودورهخا في تحقيق المتطلبات التعليمية والتربوية – دراسة تطبيقية في قسم التعليم الأهلي والاجنبي في وزارة التربية, بحث منشور, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, الجامعة المستنصرية, العدد الستون, 2020.

(55) طواهرية أحلام وآخرون, **التدخل العسكري الدولي للقضاء على داعش في العراق وليبيا بيت تخطي الشرعية الدولية والمواصلة في خرق القانون الدولي الإنساني**, بحث منشور, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكره, العدد47, 2017.

(56) العنكود كامل عبد خلف، **حق الطفل في ضوء الاتفاقيات الدولية لعام 1989**, بحث منشور، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 4, العدد 14, السنة 4.

(57) عطية رابح, **دور منظمة اليونسكو في حماية حقوق الانسان**, رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق, 2019.

(58) عبد الرحيم حنان محمود محمد، **صيغ دعم اليونسكو للتعليم في الازمات واستجابة مصر، واليابان** - دراسة مقارنة عبر ثقافية، بحث منشور، مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، العدد السابع والاربعون, 2023.

(59) عبد الرضا مصطفى سعيد, **الضمانات الدستورية لحق الانسان في التعليم في الدستور العراقي 2005** , بحث منشور, مجلة العلوم القانونية والسياسية, جامعة ديالى, المجلد التاسع, العدد الثاني,2020.

(18) عازر عادل وآخرون, **دليل استرشادي لصياغة سياسات حماية حقوق الطفل وفق المنهج الحقوقي في المنطقة العربية**, مصر, مطبعة نوبار للطباعة, 2015.

(60) الدكتور العروصي محمد, **تطوير مستويات التعليم العالي بكليات الحقوق المغربية**, بحث منشور, مركز جيل البحث العلمي, العام السابع, العدد 25, 2019.

(61) الدكتور عبد العالي دقوقي, **حكامة التدبير الجامعي والتخطيط الاستراتيجي في أفق تحقيق الجودة** – الجامعة المغربية انموذجاً, بحث منشور, مركز جيل البحث العلمي , العام السابع, العدد 25, 2019.

(62) دكتور عبد المنعم عبد الوهاب العامر، **حق التعليم في العراق في ضوء مخرجات التعليم الأولي** للعام الدراسي 2015-2016, بحث منشور، مركزجيل البحث العلمي، العام السابع، العدد25, 2019 .

(63) عازر عادل وآخرون, **دليل استرشادي لصياغة سياسات حماية حقوق الطفل وفق النهج الحقوقي في المنطقة العربية**,مصر, مطبعة نوبار للطباعة, 2015.

(64) عبدلي عبير, **جريمة اختطاف الأطفال**, رسالة ماجستير, جامعة محمد بوضياف – المسيلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, 2022.

(65) عبد المنعم عبد الوهاب العامر، **حق التعليم في العراق في ضوء مخرجات التعليم الأولي** للعام الدراسي 2015- 2016, بحث منشور، مركزجيل البحث العلمي, العام السابع, العدد25, 2019.

(66) عبد الأمير ازهر عبد علي، **الرقابة الإدارية والقضائية على مؤسسات التعليم العالي الأهلي في العراق** – دراسة مقارنة، بحث منشور، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل, العدد42,2019.

(67) العاصي محمد محمود هادي, **الاطار القانوني للتعاون الدولي والإقليمي في مواجهة عمليات الاختطاف المرتبطة بالإرهاب** – الايزيديات العراقيات انموذجاً, أطروحة دكتوراه, الجامعة الإسلامية في لبنان, كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2023.

(68) العامري علي محسن ياس, **الضغوط النفسية لدى النازحين**, بحث منشور, مجلة كلية التربية الأساسية, المجلد22, العدد96, 2016.

(69) العامري, علي محسن ياس, **الضغوط النفسية لدى النازحين**, بحث منشور, مجلة كلية التربية الأساسية , الجامعة المستنصرية – كلية التربية الأساسية, المجلد 22, العدد96, 2018, 816.

(70) العابدين إلهام احمد إبراهيم وآخرون، **الانفاق الحكومي على التعليم والصحة وأثره في التنمية المستدامة في السودان** الفترة ما بين 1995-2015, بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد5,العدد2,2021.

(71) العزام سهيل محمد, **جذور حقوق الانسان, ط1, عمان**, المكتبة الوطنية,2009.

(72) عثمان عبد الرحمن أحمد وآخرون, **تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في افريقيا**, مجلة دراسات افريقية, 2015.

(73) العروصي محمد, **تطوير مستويات التعليم العالي بكليات الحقوق المغربية**, بحث منشور, مركز جيل البحث العلمي, العام السابع, العدد 25, 2019,

(74) غوتيرس أنطونيو, **تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2015-2016, حالة حقوق الانسان في العالم**, 2016.

(75) غلاب عبد الكريم, **سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم – دراسة دستورية سياسية**, ط1, مطبعة النجاح الجديدة, الدار البيضاء, 1987.

(76) غطاس وفاء, **وسائل تنمية المهارات التعليمية وتحقيق جودة التعليم**, بحث منشور, مركزجيل البحث العلمي, العدد 25, العام السابع,2019.

(77) غطاس وفاء، **وسائل تنمية المهارات التعليمية وتحقيق جودة التعليم**، بحث منشور، مركز جيل البحث العلمي، العدد25, العام السابع, 2019.

(78) أبو غريب عايده عباس, **المؤتمر القومي لتطوير اعداد المعلم وتدريبه ورعايته**- دراسة مقدمة لورشة العمل التحضيرية (5) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية, القاهرة, 1995.

(79) فدعم محمد علي, **النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأسرة العراقية**, بحث منشور, مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية , المجلد 47,عدد2,2020.

(80) فدعم محمد علي, **النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأسرة العراقية**, بحث منشور, مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ,المجلد 47,العدد2, 2020.

(81) فالنتينا كالديرون ميخيا وآخرون, **تداعيات النزاع على التنمية البشرية من الطفولة الى سن الرشد**, - اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات, تقرير صادر عن منظمة الامم المتحدة , بيروت,2018.

(82) **قانون الناجيات الايزيديات** رقم 8 لسنة 2021.

(83) **قانون التعليم الالزامي رقم 118 لسنة 1976** المنشور في الوقائع العراقية بتاريخ 1976/10/11 بالعدد 2552.

(84) **القانون اللبناني رقم (150 لسنة** 2011) الذي قضى بتعديل المادة (49) من المرسوم الاشتراعي رقم (134) الصادر في 1959/1/12.

(85) كاس عائشة، **دور منظمة اليونسكو في حماية وترقية الملكية الفكرية وانعكاساتها في الجزائر**-أنموذج الممتلكات الثقافية، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور بالجفلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2016.

(86) كداوي طلال محمود, **علاقة الانفاق الحكومي بالاداء الاقتصادي في سلطنة عمان** خلال المدة 1980-2002, بحث منشور, مجلة تنمية الرافدين, جامعة الموصل-كلية الإدارة والاقتصاد,2005.

(87) الكسواني عامر محمود, **الجنسية والمواطن ومركز الأجانب**, عمان, ط1, دار الثقافة للنشر والتوزيع,2010.

(88) كريستين هوسلر, **حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة – دليل قانوني**, المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن.

(89) ليوجيان وآخرون, **التعليم من أجل المستقبل – التجربة العالمية لتطوير مهارات وكفاءات القرن الحادي والعشرين**, تقرير منشور عن مؤسسة قطر ,2002.

(89) مهدي هاله هذال، **الجهود الدولية لحماية حقوق الأطفال في إطار النزاعات المسلحة**، بحث منشور، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد الرابع, 2011.

(90) محمد ثامر خماط، **حق التعليم في المواثيق الدولية والإقليمية والدساتير العربية والعراقية**، دراسة تطبيقية على واقع التعليم في العراق، بحث منشور، مجلة كلية التربية للعلوم الصرفة، المجلد (1)، العدد (1) , 2010, مجلة تصدر عن جامعة ذي قار.

(91) مايكل موغنسن, **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**, تقرير صادر عن مكتب اللأم المتحدة – مفوضية اللأم المتحدة لحقوق الانسان, نيويورك,2005.

(92) محمود شاكر سليمان, **حق الطفل العراقي في التعليم واثر التقدم التكنلوجي عليه**, بحث منشور, مجلة جامعة تكريت للحقوق, المجلد 5, العدد 1,2020.

(93) المديريس عبد الرحمن بن إبراهيم, **دليل اعداد السياسات الخاصة بالمعلمين**, تقرير صادر عن منظمة اللأم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) 2020.

(94) موسى نصار, **استراتيجية تعليم الكبار** , دار اسامه للنشر والتوزيع, ط1, الأردن, 2006.

(95) المنيزل محمد حسن مفلح, **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة جرش** من وجهات نظر المديرين أنفسهم, بحث منشور, المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, الأردن, 2022 .

(96) الملا بثينة عبدالله, **فاعلية استراتيجية مقترحة قائمة على مبادئ التعلم البنائي في تنمية المفاهيم ومهارات التفكير الاستدلالي في التربية الفنية** لدى عينة من تلاميذ الصف الخامس بالمرحلة الابتدائية, بحث منشور, مجلة كلية التربية- جامعة الازهر, العدد 186,2020.

(97) محسن شامي, **أثر الرقابة الإدارية على تقييم أداء العاملين** – دراسة حالة جامعة محمد بوضياف – المسيلة, 2018.

(98) المنيزل محمد حسن مفلح, **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية** في محافظة جرش من وجهات نظر المديرين أنفسهم, بحث منشور, المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, الأردن, 2022.

(99) الملا بثينة عبدالله, **فاعلية استراتيجية مقترحة قائمة على مبادئ التعليم البنائي في تنمية المفاهيم ومهارات التفكير الاستدلالي في التربية الفنية** لدى عينة من تلاميذ الصف الخامس بالمرحلة الابتدائية, بحث منشور, مجلة كلية التربية , جامعة الازهر, العدد 186, الجزء الثاني, 2020.

(100) مروج مظهر عباس, **الإرهاب والنزوح الداخلي في العراق** – دراسة ميدانية في محافظة بغداد, بحث منشور, مجلة كلية التربية للبنات – جامعة بغداد, 2019.

(101) دكتوره ميرنا حلواني, **أثر التكنلوجيا التعليمية على تطوير وتجويد التعليم في المدارس الرسمية في طرابلس – الشمال,** بحث منشور, مركز جيل البحث العلمي, العام السابع, العدد 25, 2019, ص126.

(102) المديرس عبد الرحمن بن إبراهيم, **دليل اعداد السياسات الخاصة بالمعلمين**, تقرير صادر عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) 2020,.

(103) المديرس عبد الرحمن بن إبراهيم, **دليل اعداد السياسات الخاصة بالمعلمين**, تقرير صادر عن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو), 2020.

(104) ندى صالح محمد الصبحي, **مدخل إلى التربية على حقوق الانسان في التعليم الجامعي**, بحث منشور, مجلة التربية الدولية - مجلة تصدر عن جامعة جده, العدد العشرون, 2020.

(105) نغم سعدون رحيمه، **تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق**، بحث منشور، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

(106) نغم سعدون رحيمه، **تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق**، بحث منشور، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

(107)هورمي حسو, **داعش وتجنيد الأطفال الايزيدين**, ط1, العراق, ربيل,مطبعة روز هلات, 2019.

(108) هورمي حسو, **عن جحيم الدولة الإسلامية** – داعش والابادة الجماعية للايزيدين, لبنان, ط1, 2015.

(109) هباز توتة, **حماية أطفال النزاعات المسلحة غير الدولية بين النظرية والتطبيق الدوليين**, بحث منشور, مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية, المجلد 5, العدد2,2020.

(110) **واقع الحال في التعليم العالي في ظل الحصار على قطاع غزة,** دراسة نشرت في مركز الميزان لحقوق الانسان, 2010.

(111) وفاء غطاس, **وسائل تنمية المهارات التعليمية وتحقيق الجودة الشاملة**, بحث منشور, مجلة مركز جيل البحث العلمي, لبنان, طرابلس, العدد(25) , 2019.

(112) **الوثيقة الرئيسية الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألكسو**, التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في 'فق 2021, المؤتمر الثامن عشر (18) للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الجزائر, 2021.

(113) أيوب حارث حازم وآخرون, **التدريب المهني في العراق الواقع والافاق** – دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل, بحث منشور, مجلة دراسات موصلية, العدد 39,2013.

تقارير المنظمات الدولية والاقليمية .

(1) **تقرير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ**, الحد الأدنى لمعايير التعليم:الجهوزية,الاستجابة,التعافي, اليونيسيف – قسم التعليم,2010.

(2) **تعزيز وحماية حقوق ضحايا العنف الجنسي الذين وقعوا في أسر داعش أو في المناطق التي يسيطر عليها داعش في العراق،** تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي), 2017.

(3) **تقرير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ**, الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية,الاستجابة,التعافي, اليونسيف-قسم التعليم,2010.

(4) تقرير صادر عن منظمة اللامم المتحدة منظمة يونسيف منظمة الطفولة, تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن,2021.

(5) **تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق – مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،** العراق، بغداد, 2020.

(6) **تقرير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ** – اليونسيف-قسم الطوارئ, الحد الأدنى لمعايير التعليم :الجهوزية. الاستجابة. التعافي, 2010.

(7) التميمي بتول عبد الجبار حسين، **الضمانات الدستورية لحق التعليم في العراق** – دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق,2015, .

(8) **تقرير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، اليونيسيف – قسم التعليم،** الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية,الاستجابة,التعافي, 2010.

(9) تقرير صادر عن منظمة اليونيسيف – منظمة الطفولة، عندما يتعرقل التعليم – تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن, 2021.

(10) **تقرير منظمة الأمم المتحدة لحقوق** الانسان – مكتب المفوض السامي, 27 شباط,2020. نشر على الرابط الالكتروني https:www.ohchr.org بتاريخ 2020/2/27تمت الزيارة بتاريخ 2023/9/29.

(11) **تقرير صادر عن المجلس النرويجي للاجئين**, عقبات منذ الميلاد – الأطفال دون وثائق في العراق – حكم بالتهميش مدى الحياة.

(12) **تقرير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ**, منظمة اليونيسيف – قسم التعليم, الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية, الاستجابة, التعافي, 2010 .

(13) **تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية**, حكم الرعب : الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا.

(14) **تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2015-2016, حالة حقوق الانسان في العالم**, ط1,2016,.

(15) تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة, دليل بشأن الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة, فينا, 2018.

(16) **توجيه وزارة التربية حول قبول الطلاب المرقم (5/1/6) مجلس الوزراء المرقم (48592) في 28 تشرين الثاني من سنة 2018.**

بالربا, بحث منشور, مجلة دراسات اقتصادية إسلامية,المجلد8, العدد1, 1421ه, ص51. (17) **تقرير**

(18) تقرير صادر عن الأمين العام لمجلس الوزراء العراقي الدكتور مهدي العلاق, العراق إعادة الاعمار والاستثمار الجزء الثاني تقييم الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة, مجموعة البنك الدولي, كانون الثاني 2018.

(19) **تقرير هيئة الأمم المتحدة, المرحلة الثانية من خطة الاستجابة الفورية للنازحين في إقليم كردستان العراق**, 15 تشرين الثاني, نوفمبر 2014.

(20) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016- الشباب في المنطقة العربية** , التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية , 2016,.

(21) **تقرير منظمة الأمم المتحدة – الاسكو , اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات** – النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية,2015,

(22) تقرير صادرعن بعثة اللامم المتحدة لمساعدة العراق – مكتب مفوضية اللامم المتحدة السامية لحقوق الانسان , العراق, بغداد, 2020.

(23) **تقرير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ – منظمة اليونيسيف – قسم التعليم**, الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية, الاستجابة, التعافي, 2010.

(24) **تقرير بعثة اللأمم المتحدة لمساعدة العراق – مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان**, الحق في التعليم في العراق – العقبات امام تعليم االفتيات بعد داعش, 2021.

(25) **التقرير الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**, المدارس والبيئة التعليمية الآمنة – كيفية الوقاية من العنف في مدارس اللاجئين والاستجابة له, 2007.

(26) **تقرير صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة**,2003.

(27) **تقرير موجز سعياً لتحقيق التعلم – توصيات من فريق عمل قياسات التعلم**، منظمة اللأم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء, 2013.

(28) **تقرير صادر عن منظمة اليونيسيف** – قسم التعليم عن الحد الأدنى لمعايير التعليم – الجهوزية الاستجابة التعافي, 2010.

(29) **تقرير صادر عن منظمة اليونسكو حول العالم**، ترجمة أسماء فخري مهدي، اليونسكو حول العالم، مجلة دراسات تربوية، العدد التاسع, 2010.

المراجع من المواد القانونية :

(1) المادة (2) **من قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم** (21 لسنة 2009).

(2) المادة (2) من **قانون محو الامية العراقي النافذ رقم 23 لسنة 2011** , ان هذا القانون نشر في الوقائع العراقية بتاريخ 2011/10/10 بالعدد 4212.

(3) المادة (2) من **قانون محو الامية رقم 153 لسنة 1971 العراقي الملغي**.

(4) المادة (2,3) **من قانون وزارة التربية العراقية رقم 22 لسنة 2011.**

(5) المادة (10) من **دستور جمهورية لبنان لسنة 1990 المعدل.**

(6) المادة (10) **من الدستور اللبناني رقم 18 الصادر في** 1991/9/21.

(7) المادة (13) من **قانون التعليم الالزامي العراقي رقم 118 لسنة 1976.**

(8) المادة (14) **من قانون الموازنة العامة العرقية** رقم (44 لسنة 2017).

(9) المادة (14) **من الدستور العراقي لسنة 2005**.

(10) المادة (14) **من قانون محو الأمية** رقم 23 لسنة 2011.

(11) المادة (14) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004.

(12) المادة (3/16) من قانون وزارة التربية العراقية رقم 22 لسنة 2011.

(13) **المادة (16) من الفانون الأساس العراقي لسنة 1925.**

(14) المادة (22) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951.

(15) المادة **(26) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948**.

(16) المادة (6/26) **من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان** لسنة 1948.

(17) المادة (27) من دستور العراق لسنة 1970.

(18) المادة (28) **من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989**.

(19) المادة (32) من **اتفاقية حقوق الطفل.**

(20) المادة (33) من دستور العراق لسنة 1964.

(21) المادة (34) **من الدستور العراقي النافذ لسنة 2005.**

(22) المادة (34) من الدستور العراقي لسنة 2005.

(23) المادة (34) **من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.**

(24) المادة (35) من دستور العراق المؤقت لسنة 1968.

(25) **المادة (59) من الدستور العراقي الملغي رقم 21 لسنة 1968.**

ISSN: 2709-5312